شرح المنظومة البيقونية
في
مصطلح الحديث

كتبه/
أبو عبد الرحمن رشاد بن أحمد الضالعي
وفقه الله

دار الحديث السلفية للعلوم الشرعية
اليمن- الضالع

دار الحديث السلفية للعلوم الشرعية

اليمن – الضالع

جوال: (٧٧٣١٦٠٦٣٢) أو (٧٣٥٣٠٢٣٥٢).

المقاس: (١٧ × ٢٤).

إيميل: mmm735302352mm@gmail.com

عنوان الكتاب: شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث.

المؤلف: أبو عبد الرحمن رشاد بن أحمد الضالعي

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤١هـ - ٢٠١٩م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلّٰه، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِالله مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ الله فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صلى الله عليه، وعلى آله، وصحبه، وسلَّم تسليماً.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ الله حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاء وَاتَّقُواْ الله الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ الله كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا الله وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعْ الله وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ [الأحزاب٧٠-٧١].

أَمَّا بعد:

فإنَّ أعظم ما صُرفت فيه الأوقات، وقُضيت فيه نفائس الأعمار والساعات، لهو التَّفقُّه في الدين، والتعبُّد بذلك لله رب العالمين، لا سيما في زمنٍ كهذا الزمن الذي رغب النَّاس فيه عن العلم وأهله، إلا من رحمه الله، وأراد به خيراً.

وكان من توفيق الله لي، أن يَسَّر لي طلب العلم، وهيَّأ لي سُبُلَهُ وأسبابه، فأحمده جلَّ وعلا حمداً لا منتهى لعدده، وأشكره شكراً يستجلب المزيد من مدده.

وكان قد وفقني الله ﷻ لتدريس: المنظومة البيقونية، لإخواني طلبة العلم في دار الحديث بدماج، ابتداءً من (٢) محرم (١٤٣٤) وانتهاءً في (٢٩) محرم (١٤٣٤هـ)، وكنت في أثناء التدريس أطالع في بعض شروح هذه المنظومة، وفي غيرها من كتب مصطلح الحديث، وأُلخصُّ الفوائد المهمة المتعلقة بأبيات هذا المنظومة، حتى اجتمع عندي من ذلك فوائد مهمة، وتعليقات نافعة، ثمَّ رأيت أن أُخرجها في كتابٍ؛ لعل الله أن ينفع بها، فنظرت في تلك الفوائد، وزِدْتُ عليها، وهذَّبت فيها ونقَّحت، وحاولت ترتيبها وتقريبها في صورة سهلة، وأسلوب مُيسَّر، يفهمه- بإذن الله- كل من قرأه. ولا أدَّعي الكمال، فالنقص والتقصير من شأن البشر، ولكن حسبي أنِّي اجتهدت فيما أردت، وحاولت النفع فيما قصدت، وما أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب.

وفي ختام هذه المقدمة: أسأل الله سبحانه أن يُتِمَّ عليَّ نعمته، وأن يُسبغ عليَّ واسع فضله وعطائه، وأن يفتح لي من خزائن رحمته، وأن يعلِّمني ما جهلتُ، وأن يُيَسِّر لي العمل بما علمت، وأن يثبتني على الحق حتى ألقاه وهو راضٍ عني، فهذا غاية مرادي، ومنتهى أملي ورجائي.

وأسأله سبحانه أن يغفر لي، ولوالدي، ولمشايخي، ولجميع المسلمين، إنَّه هو الغفور الرحيم.

وقبل البدء في المقصود قدَّمت مقدمة فيها ذِكْرُ شيء من فضائل أهل الحديث، وهكذا مبادئ علم مصطلح الحديث، وتعريفات وتقسيمات يحتاجها الطالب في هذا الباب.

* * *

فضل أهل الحديث

أخرج الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه "**شرف أصحاب الحديث**" برقم: (٨٠) عن سفيان الثوري **قال**: (**الملائكة حرَّاس السماء، وأصحاب الحديث حرَّاس الأرض**). إسناده صحيح.

وأخرج أيضاً برقم (٨١) عن يزيد بن زُرَيْع **قال**: (**لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد**). إسناده حسن.

قال الخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (ص: ١٥٦): (طلب الحديث في هذا الزمان أفضل من سائر أنواع التطوع لأجل دروس السنن وخمولها، وظهور البدع واستعلاء أهلها).

وأخرج برقم (٢١٧) عن زكريا بن عدي **قال**: (رأيت ابن المبارك في النوم فقلت: ما صنع الله بك؟ قال: **غفر لي برحلتي**). إسناده صحيح.

وأخرج برقم (٢٣٠) عن الشافعي أنَّه قال: (**طلب العلم أفضل من صلاة النَّافلة**). إسناده صحيح.

وأخرج برقم (٩٣) عن عثمان ابن أبي شيبة أنَّه رأى بعض أصحاب الحديث فقال: (**أما إنَّ فاسقهم خير من عابد غيرهم**). إسناده صحيح.

وقال الخطيب (ص: ٢٨): «وَقَدْ جَعَلَ الله تَعَالَى أَهْلَهُ أَرْكَانَ الشَّرِيعَةِ، وَهَدَمَ بِهِمْ كُلَّ بِدْعَةٍ شَنِيعَةٍ. فَهُمْ أُمَنَاءُ الله مِنْ خَلِيقَتِهِ، وَالْوَاسِطَةُ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَأُمَّتِهِ، وَالْمُجْتَهِدُونَ فِي حِفظِ مِلَّتِهِ. أَنْوَارُهُمْ زَاهِرَةٌ، وَفَضَائِلُهُمْ سَائِرَةٌ، وَآيَاتُهُمْ بَاهِرَةٌ، وَمَذَاهِبُهُمْ ظَاهِرَةٌ، وَحُجَجُهُمْ قَاهِرَةٌ، وَكُلُّ فِئَةٍ تَتَحَيَّزُ إِلَى هَوًى تَرْجِعُ إِلَيْهِ، أَوْ تَسْتَحْسِنُ رَأْيًا تَعْكُفُ عَلَيْهِ، سِوَى أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّ الْكِتَابَ عُدَّتُهُمْ، وَالسُّنَّةُ حُجَّتُهُمْ، وَالرَّسُولُ فِئَتُهُمْ، وَإِلَيْهِ نِسْبَتُهُمْ، لَا يُعَرِّجُونَ عَلَى الْأَهْوَاءِ، وَلَا يَلْتَفِتُونَ إِلَى الْآرَاءِ، يُقْبَلُ مِنْهُمْ مَا رَوَوْا عَنِ الرَّسُولِ، وَهُمُ الْمَأْمُونُونَ عَلَيْهِ وَالْعُدُولُ، حَفَظَةُ الدِّينِ وَخَزَنَتُهُ، وَأَوْعِيَةُ الْعِلْمِ وَحَمَلَتُهُ. إِذَا اخْتُلِفَ فِي حَدِيثٍ؛ كَانَ إِلَيْهِمُ الرُّجُوعُ، فَمَا حَكَمُوا بِهِ، فَهُوَ الْمَقْبُولُ الْمَسْمُوعُ. وَمِنْهُمْ كُلُّ عَالِمٍ فَقِيهٌ، وَإِمَامٌ رَفِيعٌ نَبِيهٌ، وَزَاهِدٌ فِي قَبِيلَةٍ، وَمَخْصُوصٌ بِفَضِيلَةٍ، وَقَارِئٌ مُتْقِنٌ، وَخَطِيبٌ مُحْسِنٌ.

وَهُمُ الْجُمْهُورُ الْعَظِيمُ، وَسَبِيلُهُمُ السَّبِيلُ الْمُسْتَقِيمُ. وَكُلُّ مُبْتَدَعٍ بِاعْتِقَادِهِمْ يَتَظَاهَرُ، وَعَلَى الْإِفْصَاحِ بِغَيْرِ مَذَاهِبِهِمْ لَا يَتَجَاسَرُ. مَنْ كَادَهُمْ قَصَمَهُ الله، وَمَنْ عَانَدَهُمْ خَذَلَهُمُ الله. لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، وَلَا يُفْلِحُ مَنِ اعْتَزَلَهُمْ، الْمُحْتَاطُ لِدِينِهِ

إِلَى إِرْشَادِهِمْ فَقِيرٌ، وَبَصَرُ النَّاظِرِ بِالسُّوءِ إِلَيْهِمْ حَسِيرٌ وَإِنَّ الله عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ».

اهـ

وقد دعا لهم النبي ﷺ ففي الحديث المتواتر عن جماعة من الصحابة بألفاظ متقاربة أنَّه ﷺ **قال**: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي، فَوَعَاهَا، ثُمَّ أَدَّاهَا إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَا فِقْهَ لَهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ**».

وهم أسعد النَّاس بقول النَّبي ﷺ: «**مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى الله عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا**». رواه مسلم (٣٨٤) عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ترجمة البيقوني رحمه الله

هو عمر- وقيل طه- بن محمد بن فتوح الدمشقي الشافعي، عالم بمصطلح الحديث، كان حياً عام (١٠٨٠)، اشتهر بهذه المنظومة، وله كتاب: "فتح القادر المغيث في علم الحديث".

تعريف علم الحديث

هو معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي.

وعلم الحديث نوعان:

١) **علم رواية**: وهو نَقْل ما أضيف إلى النَّبي ﷺ.

٢) **علـم درايـة**: وهو علمٌ يُعرف به أحوال الراوي والمروي، من حيث القبول والرد.

فالرواية هي: الحفظ والنقل، **والدراية هي**: معرفة الصحيح من الضعيف، ومعرفة حال الراوي هل هو ممَّن يُقبل حديثه أو لا.

أول مـن صـنف في علـم الحـديث هو القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامَهُرْمُزِي في كتابه: "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي".

❖ **السند:** هو سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن، أو الإخبار عن طريق المتن.

❖ **المتن:** هو ألفاظ الحديث التي يقوم بها المعنى.

وقال بعضهم: هو ما انتهى إليه غاية السند من الكلام.

❖ **الحـديث:** هو ما أضيف إلى النَّبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خُلُقية أو خَلْقية.

❖ **الخبـر:** قيل: بمعنى الحديث، وقيل: الحديث ما جاء عن رسول الله ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره، وقيل: بينهما عموم وخصوص مطلق فكل حديث خبر ولا عكس.

❖ **الأثر:** هو الأحاديث مرفوعة كانت أو موقوفة، وبعض فقهاء خراسان قصره على الموقوفة.

❊ ❊ ❊

مبادئ علم الحديث

وهي عشرة، نظمها الشيخ محمد بن علي الصَّبَّان المتوفى في القاهرة سنة (١٢٠٦هـ) **بقوله**:

إنَّ مبادئ كـلِّ علـمٍ عشـرة ... الحـدُ والموضـوعُ ثـم الثمـرة

ونِسْـبَةٌ وفَضْـلُهُ والواضـعُ ... والاسمُ والاستمدادُ حكمُ الشارعِ

مسائلٌ والبعضُ بالبعضِ اكتفى ... ومـن درى الجميـع حـاز الشـرفا

١) **الحد:** أي التعريف: وتقدم أنه معرفة القواعد التي يُتَوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي.

٢) **الموضوع:** هو الحديث النبوي من جهة السند والمتن، وكذلك السند والمتن المتعلق بآثار الصحابة ومن بعدهم.

٣) **الثمرة:** هي معرفة المقبول من المردود من الأحاديث والآثار.

٤) **النسبة:** هو من العلوم الشرعية -وبالأخص من علوم الآلة التي يُتَوصل بها إلى علوم الغاية-.

٥) **فضله:** لا يخفى فضل هذا العلم؛ إذ كل العلوم محتاج إليه؛ وكذلك لكونه يتعلق بأشرف المعلومات، وهو ما جاء عن رسول الله ﷺ، ومعلوم أنَّ شرف العلم بشرف المعلوم، فتفسير القرآن وكذلك الأحاديث النبوية هي متعلَّق هذا العلم.

٦) **واضعه:** هم علماء الحديث، حيث وضعوا القواعد والضوابط التي يعرف بها حال الراوي والمروي.

٧) **الاسم:** يسمى: (علم الحديث)، ويسمى: (مصطلح الحديث)، ويسمى: (أصول الحديث).

٨) **استمداده:** من القرآن والسنة وكلام الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وتابعيهم وأئمة الحديث.

٩) **حكمه:** الأصل أنَّه فرض كفاية، إلا من أراد أن يتكلم في أحاديث السنة وآثار السلف؛ فإنَّه يتعين عليه؛ إذا لا يجوز أن يدخل في شيء منها قبولاً أو رداً إلا وهو عارف بهذا العلم.

١٠) **مسائله:** هي أنواعه المتعلقة بالسند والمتن وما يتعلق بهما[1].

❊ ❊ ❊

[1] راجع لهذه المبادئ كتاب: "**المدخل إلى علوم الحديث**" لعلي إبراهيم حشيش، فقد شرح هذه المبادئ العشرة في مجلد مفرد. وكذلك كتاب "روافد حديثيه" (ص: ٢١-٣٠).

نَصُّ المنظومة البيقونية

١ - أَبْـدَأُ بِالحَمْـدِ مُصَـلِّياً عَـلَى ... مُحَمَّـدٍ خَـيْرِ نبـيٍّ أُرْسِـلَا
٢ - وذِي مـن اقْسَـامِ الحَـدِيثِ عِـدَّهْ ... وَكُـلُّ وَاحِـدٍ أَتَـى وحَـدَّه
٣ - أَوَّلُها الصَّحِيحُ: وَهْـوَ مَـا اتَّصـلْ ... إِسْـنَادُهُ وَلَمْ يَشُـذَّ أَوْ يُعَـلْ
٤ - يَرْوِيـهِ عَـدْلٌ ضَـابِطٌ عَـنْ مِثْلِـهِ ... مُعْتَمَـدٌ فِي ضَـبْطِهِ وَنَقْلِـهِ
٥ - والحَسَـنُ المعـروفُ طُرْقـاً وَغَـدَتْ ... رِجَالُـهُ لاَ كَالصّـحِيحِ اشْـتَهَرَتْ
٦ - وكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الحُسْـنِ قَصُـر ... فهوَ الضعيفُ وَهْوَ أَقْسَامٌ كُثُـرْ
٧ - وَمَـا أُضِـيفَ لَلنبِـيْ المَرْفُـوعُ ... وَمَـا لِتَـابِعٍ هُـو المَقْطُـوعُ
٨ - والمُسْـنَدُ المُتَّصِـلُ الإِسـنادِ مِـنْ ... رَاوِيهِ حَتَّـى المُصْـطَفَى وَلَمْ يَـبِنْ
٩ - وَمَـا بِسَـمْعِ كُـلِّ رَاوٍ يَتَّصِـل ... إِسْـنَادُهُ لِلْمُصْـطَفَى فَالمُتَّصِـل
١٠ - مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى ... مِثْـلُ أَمَـا وَاللهِ أَنْبـانِي الْفَتَـى
١١ - كَـذَاكَ قَـدْ حَدَّثَنِيـهِ قَـائِمَا ... أَوْ بَعْـدَ أَنْ حَـدَّثَنِي تَبَسَّـمَا
١٢ - عَزِيـزُ مَـرْوِي اثْنَـيْنِ أَوْ ثَلاَثَـهْ ... مَشْهُورُ مَرْوِي فَـوْقَ مَـا ثَلاثَـهْ
١٣ - مَعَنْعَنٌ كَعَن سَـعِيدٍ عَـنْ كَـرَمْ ... وَمُـبْهَمٌ مَـا فِيـهِ رَاوٍ لَمْ يُسَـمْ
١٤ - وَكُـلُّ مَـا قَلَّـتْ رِجَالُـهُ عَـلاَ ... وَضِـدُّهُ ذَاكَ الّـذِي قَـدْ نَـزَلا
١٥ - ومَا أَضَفْتَهُ إِلَى الأَصْحَابِ مِـنْ ... قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ مَوْقُـوفٌ زُكِـنْ
١٦ - وَمُرْسلٌ مِنْـهُ الصَّـحَابِيُّ سَـقَطْ ... وَقُلْ غَرِيبٌ مَـا رَوَى رَاوٍ فَقَـطْ
١٧ - وَكُـلُّ مَـا لَمْ يَتَّصِـلْ بِحَـالِ ... إِسْـنادُهُ مُنْقَطِـعُ الأَوْصـالِ
١٨ - والمُعْضَـلُ السَّـاقِطُ مِنْـهُ اثْنَـانِ ... وَمَـا أَتَـى مُدَلَّسـاً نَوعـانِ

١٩ - الأَوَّلُ: الإِسْـقَاطُ لِلشَّـيخِ وَأَنْ ... يَنْقُـلَ عَمَّـنْ فَوْقَـهُ بِعَـنْ وَأَنْ

٢٠ - والثَّانِ: لاَ يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ ... أَوْصَـافَهُ بِـمَا بِـهِ لاَ يَنْعَـرِفْ

٢١ - وَمَـا يُخَـالِفْ ثِقَـةٌ بِـهِ المَـلأ ... فالشـاذُّ والمقْلُـوبُ قِسْـمَانِ تَـلا

٢٢ - إِبْـدَالُ رَاوٍ مَـا بِـرَاوٍ قِسْـمُ ... وَقَلْـبُ إِسـنَادٍ لَمَـتْنٍ قِسْـمُ

٢٣ - والفَـرْدُ مَـا قَيَّدْتَـهُ بِثِقَـةِ ... أَوْ جَمْـعٍ أَوْ قَصْـرٍ عَـلَى روايـةِ

٢٤ - ومَـا بِعِلَّـةٍ غُمُـوضٍ أَوْ خَفَـا ... مُعَلَّـلٌ عِنْـدَهُمُ قَـدْ عُرِفَـا

٢٥ - وذُو اخْـتِلافِ سَـنَدٍ أَوْ مَـتْنِ ... مُضْـطَرِبٌ عِنْـدَ أُهَيْـلِ الْفَـنِّ

٢٦ - والمُدْرَجَاتُ فِي الحديثِ مَا أَتَتْ ... مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

٢٧ - ومَا رَوى كُلُّ قَـرِينٍ عَـنْ أَخِـهْ ... مُـدَبَّجٌ فَأَعْرِفْـهُ حَقًّـا وانْتَخِـهْ

٢٨ - مُتفِـقٌ لَفْظـاً وَخَطـاً مُتَّفِـقْ ... وضِـدُّهُ فِـيما ذَكَرْنَـا المُفْـتَرِقْ

٢٩ - مُؤْتَلِـفٌ مُتَّفِـقُ الخَـطِّ فَقَـطْ ... وَضِدُّهُ مُخْتَلِـفُ فَـاخْشَ الْغَلَـطْ

٣٠ - وَالمنكَـرُ الْفَـرْدُ بِـهِ رَاوٍ غَـدَا ... تَعْدِيلُـهُ لاَ يَحْمِـلُ التَّفَـرُّدَا

٣١ - مَتْرُوكُـهُ مَـا وَاحِـدٌ بِـهِ انْفَـرَدْ ... وَأَجْمَعُـوا لِضَـعْفِهِ فَهْـوَ كَـرَدْ

٣٢ - وَالكَـذِبُ الْمُخْتَلَـقُ المَصْـنُوعُ ... عَـلَى النَّبِـي فَـذلِكَ الموْضـوعُ

٣٣ - وَقَـدْ أَتَـتْ كَـالجوْهَرِ المَكْنُـونِ ... سَـمَّيتُهَا مَنْظُومَـةَ البَيْقُـونِي

٣٤ - فَـوْقَ الثَّلاثِـينَ بِـأَرْبَعٍ أَتَـتْ ... أَبْيَاتُهَـا تَمَّـتْ بِخَـيْرٍ خُتِمَـتْ

❊ ❊ ❊

مقدمة النَّاظم

قال الناظم رحمه الله:

١ - أَبْـدَأُ بِالْحَمْـدِ مُصَـلِّياً عَـلَى مُحَمَّــدٍ خَــيْرِ نبــيٍّ أُرْسِــلَا

٢ - وذِي من اقْسَـامِ الحَـدِيثِ عِـدَّهْ وَكُــلُّ وَاحِــدٍ أَتَــى وحَــدَّه

❁ **قوله: (أَبْدَأُ بِالْحَمْدِ)**: أي لله، والحمد هو: ذكر محاسن المحمود مع محبته وتعظيمه، فإنْ لم يكن فيه محبة ولا تعظيم فهو مدح. [انظر "بدائع الفوائد" (٢/ ٩٣)].

وبدأ المؤلف منظومته بالحمد لله: اقتداء بكتاب الله حيث إنَّ الله بدأه بالحمد، واقتداء بسنة النَّبي ﷺ فإنه كان إذا خطب بدأ بحمد الله، وكان يعلِّم أصحابه ذلك.

وقد وُجد في بعض النسخ البدء بالبسملة، فإن كانت من الناظم فيكون **قوله: (أَبْدَأُ بِالْحَمْدِ) أي**: ابتداءً إضافياً، ويكون البدء بالبسملة ابتداء حقيقياً.

قال الحافظ ابن حجر في "**فتح الباري**" (١/ ٢٩): (وقد استقر عمل المصنفين على افتتاح كتب العلم بالبسملة، وكذا معظم كتب الرسائل ...).

❁ **قوله: (مُصَلِّياً) أي**: حال كوني مصلياً على النَّبي ﷺ، والصلاة في اللغة: الدعاء، ومنه قول الأعشى وقد تهيأ يريد السفر:

تَقــول بِنْتِــي وَقــد قَرَّبْــتُ مُــرْتَحِلا يَا رَبَّ جَنِّبْ أَبِي الأوصابَ والوجعَا

فأجابها:

عليكِ مثلُ الَّذِي صَليتِ فَاغْتَمِضِي نومًا فَإِن لِجَنْبِ المرءِ مُضْطَجِعَا

الشاهد قوله: (عليكِ مثل الذي صليت). **أي**: دعوت.

والصلاة تكون من الله، وتكون من الملائكة، وتكون من الآدميين، كما ورد في الأدلة.

وأحسن ما قيل فيها: أنَّ صلاة الله على عبده ثناؤه عليه في الملأ الأعلى، وصلاة الملائكة الاستغفار، وصلاة المؤمنين الدعاء[1].

۞ **قوله: (عَلى مُحَمَّدٍ)**، وهو عَلَمٌ على نبينا ﷺ، ومعناه: الذي كثُرت خصاله المحمودة. **قال النَّووي في "شرح مسلم" (١٥/ ١١٣)**: **(قال أهل اللغة**: يقال رجل محمَّد ومحمود إذا كَثُرت خصاله المحمودة، وقال ابن فارس وغيره: وبه سمي نبينا ﷺ محمداً وأحمد، أي ألْـهَمَ الله تعالى أهله أن سموه به لما علم من جميل صفاته). انتهى.

ومن أسمائه: **أحمد**، **والماحي**: الذي محا الله به الكفر، **والحاشر**: الذي يُحشر الناس على عقبه، **والعاقب**: الذي ليس بعده نبي، **والمُقَفِّي**، **ونبي التوبة**، **ونبي**

---

[1] انظر: "فتح الباري" (٦٣٥٦)، "جلاء الأفهام" (ص: ٢١٥ وما بعدها).

الرحمة، ونبي الملحمة، وقد سمَّاه الله رءوفاً رحيماً: فقال: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة١٢٨]. [وانظر: " زاد المعاد " (١/ ٨٧) في بيان معاني أسمائه ﷺ].

❁ قوله: (خَيْرِ نبيٍّ أُرْسِلَا)، والأدلة على كونه خير الأنبياء كثيرة:

منها: قوله ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[1].

ومنها: اختصاصه بالشفاعة العظمى.

ومنها: صلاته بجميع الأنبياء ليلة الإسراء وهم خلفه، وغير ذلك من الأدلة.

❁ قوله: (وذِي من اقْسَامِ الحَدِيثِ عِدَّهْ)، أي: وهذه الأقسام التي سأذكرها في هذه المنظومة عِدَّةٌ من أقسامه، أي: عدد؛ لأن الأقسام المذكورة هنا ليست كل أقسام الحديث.

❁ قوله: (وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وحَدَّه)، أي: كل قسم ذكرتُهُ مع حَدِّهِ أي: تعريفه، وكان تعريفه لهذه الأقسام متنوعاً، فمنها: ما عرَّفه بالضابط وهو الأكثر، ومنها: ما عرفه بالمثال كالمعنعن، ومنها: ما عرفه بالضابط والمثال كالمسلسل.

❊ ❊ ❊

[1] أخرجه البخاري: (٣٣٤٠)، ومسلم: (١٩٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

١- الحديث الصحيح

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أَوَّلُها الصَّحِيحُ: وَهْوَ مَا اتَّصلْ ... إِسْنَادُهُ وَلَمْ يَشُذَّ أَوْ يُعَلْ

يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ ... مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ

الشرح:

والمراد **بالصحيح** هنا: **الصحيح لذاته**؛ لأنَّ الصحيح نوعان: صحيح لذاته، وصحيح لغيره، كما سيأتي بيانه.

والصحيح لغة: ضد المريض.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل التام الضبط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة قادحة.

❖ **فشروط الصحيح خمسة:**

١ - **اتصال السند:** ومعناه سماع كل راوٍ ممن فوقه إلى منتهاه، فيسلم الإسناد من حصول سقط فيه.

٢ - **عدالة الرواة:** والعدل هو المسلم العاقل البالغ الذي عُرِف بالخير واشتهر به. وعرَّفه الصنعاني في "ثمرات النظر" (ص: ٥٥-٦٠) بأنَّه: من اطمأن القلب إلى خبره، وسكنت النفس إلى ما رواه، واستدل لذلك بقول الله تعالى: ﴿**وَأَشْهِدُوا**

﴿ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ مع قوله: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾، فأشار إلى أنَّ العدل هو المرضي، وكان ذكره للمرضي كالتفسير للعدل، فتبين أنَّ العدل هو المرضي.

وليس من شرط العدل أن لا يقع منه ذنب، قال ابن القيم في "مفتاح دار السعادة" (١/ ٤٩٦): (ولكن قد يُغْلَط في مسمى العدالة، فيُظن أن المراد بالعدل من لا ذنب له وليس كذلك، بل هو عدل مؤتمن على الدين، وإن كان منه ما يتوب إلى الله منه، فإنَّ هذا لا ينافي العدالة كما لا ينافي الإيمان والولاية).

وقال الصنعاني : في "إسبال المطر" (ص:٦٠): (وقد قال الشافعي في العدالة قولاً استحسنه كثير من العقلاء بعده، **قال:** لو كان العدل من لم يذنب لم نجد عدلاً، ولو كان كل ذنب لا يمنع من العدالة لم نجد مجروحاً، ولكن من ترك الكبائر وكانت محاسنه أكثر من مساويه فهو عدل، **قلت:** -ما زال الكلام للصنعاني- وهو قول حسن ويؤيده تفسير أهل اللغة للعدل ... فالعدل حينئذ هو من قارب وسدَّد وكان خيره أكثر من شره). اهـ

٣- تـمـام الضبط: لأنَّ الضبط نوعان:

١- ضبط تام. ٢- ضبط خفيف.

والذي يشترط في الصحيح: **الأول**.

ومعنى الضبط: أن يكون الراوي متيقظاً غير مغفل ولا ساهٍ ولاشاكٍّ في حالتي التحمل والأداء.

وتمام الضبط الذي يُشترط في الصحيح نوعان، أيُّهما وجد اكتُفِي به، فإن اجتمعا في الراوي كان ذلك أقوى:

١) **ضبط صدر:** ومعناه أن يُثْبِتَ ما سمعه من شيخه، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

٢) **ضبط كتاب:** ومعناه صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه.

ومن الألفاظ التي يُعبِّر بها العلماء عن الضبط التام قولهم: (**ثقة**)، (**ثبْت**)، (**ضابط**)، (**حافظ**)، (**حُجة**)، ونحوها ممَّا هو مُدوَّن في موضعه.

٤- **عدم الشذوذ:** والشذوذ معناه في اللغة التفرُّد، وفي الاصطلاح ينقسم إلى قسمين:

١) مخالفة المقبول لمن هو أولى منه صفةً أو عدداً.

٢) تفرُّد من لا يحتمل حالُه قبولَ تفرُّده.

٥- **عدم العلة القادحة:**

والعلة: هي سبب غامض خَفِيٌّ يقدح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منها.

فائدة:

مراتب الصحيح من حيث القوة سبع:

١) صحيح اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم.

٢) صحيح انفرد به البخاري.

٣) صحيح انفرد به مسلم.

٤) صحيح على شرطهما ولم يخرجاه.

٥) صحيح على شرط البخاري ولم يخرجه.

٦) صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه.

٧) صحيح عند غيرهما وليس على شرطهما أو شرط أحدهما[١].

مثاله:

ما أخرجه البخاري في "صحيحه" رقم (١)، فقال:

حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ عَبْدُ الله بْنُ الزُّبَيْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى المِنْبَرِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**».

* * *

[١] انظر: "مقدمة علوم الحديث" لابن الصلاح (ص: ٢٧).

٢- الحديث الحسن

❁ قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

والحَسَنُ المعروفُ طُرْقاً وَغَدَتْ رِجَالُهُ لاَ كَالصّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

الشرح:

هذا البيت في **تعريف الحسن** تابع الناظمُ فيه الخطابيَّ فإنَّه عرَّف الحسن **بقوله:** هو ما عُرف مخرجه، واشتهرت رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء. [انظر: "معالم السنن" (١/ ٦)].

وقد انتقد هذا التعريف جماعة من أهل العلم **منهم:** الذهبي في "الموقظة"، وابن كثير في "اختصار علوم الحديث"، ولذا قال بعضهم في تصويب بيت الناظم:

والحسن الخفيف ضبطاً إذ غدت رجاله لا كالصحيح اشتهرت

فهذا النظم أحسن من نظم المؤلف، وهو في بيان الحسن لذاته.

تعريف الحسن لغة: ضد القبيح.

واصطلاحاً: ينقسم إلى قسمين:

١ - حسن لذاته: وتعريفه **تعريف الصحيح لذاته** إلا أنَّه يخفُّ ضبط رواته أو بعضهم، **فيقال في تعريفه:** هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل الذي خفَّ ضبطه عن مثله أو من هو فوقه إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة قادحة.

ومن الألفاظ التي يعبر بها العلماء عن الضبط الخفيف قولهم: (**صدوق**)، (**لا بأس به**)، (**حسن الحديث**)، ونحوها.

٢- حسن لغيره: وهو الحديث الضعيف ضعفًا منجبرًا، إذا رُوِي من وجه آخر مثله أو نحوه، ولا يكون شاذاً ولا منكرًا.

فائدة:

الحسن لذاته يرتقي إلى صحيح لغيره إذا تعددت طرقه، كأن يأتي حديث حسن لذاته مع حديث آخر حسن لذاته، فهنا يرتقي من درجة الحسن إلى درجة الصحة.

وكذلك الحسن لذاته إذا انظم إليه ما هو ضعيف ضعفاً منجبرًا فإنَّه يكون جيداً؛ لأنَّ الجيد رتبة بين الحسن والصحيح.

فائدة أخرى:

اصطلاح الحسن أول من شهره واستعمله بكثرة هو الإمام الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث كان المتقدمون يستعملون الصحيح والضعيف، وإن وُجِد التعبير عنهم بالحسن فهو قليل، وأول من شهر هذه القسمة، هو الإمام الترمذي رحمهم الله أجمعين.

❖ **مثال الحسن لذاته:**

ما أخرجه الترمذي: (٢٤٩٢) فقال: حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**يُحْشَرُ الْمُتَكَبِّرُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ أَمْثَالَ الذَّرِّ فِي صُوَرِ الرِّجَالِ يَغْشَاهُمُ الذُّلُّ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ، فَيُسَاقُونَ إِلَى سِجْنٍ فِي جَهَنَّمَ يُسَمَّى بُولَسَ تَعْلُوهُمْ نَارُ الأَنْيَارِ يُسْقَوْنَ مِنْ عُصَارَةِ أَهْلِ النَّارِ طِينَةَ الخَبَالِ**». فإذا نظرنا إلى سند هذا الحديث نجد أنَّ رجال إسناده ثقات إلا محمد بن عجلان وشعيب بن محمد والد عمرو فهما صدوقان؛ وعلى هذا فالحديث حسن.

❖ **مثال الحسن لغيره:**

ما أخرجه الإمام أحمد: (١٩٦٤) فقال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا أَجْلَحُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: سَمِعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ رَجُلًا يَقُولُ: مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ، فَقَالَ: «**بَلْ مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ**».

فإذا نظرنا إلى سند هذا الحديث نجد أنَّ أجلح وهو ابن عبد الله بن حُجَيَّة ضعيف، ولكن الحديث له شواهد منها حديث قتيلة بنت صيفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عند أحمد (**٢٧٠٩٣**)، ومنها حديث طفيل بن سخبرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أحمد (٢٠٦٩٤)، فالحديث حسن لغيره بهذه الشواهد.

❊ ❊ ❊

٣- الحديث الضعيف

❁ قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الحُسْنِ قَصُـر فَهْوَ الضَّعِيفُ وَهْوَ أَقْسَامٌ كُثُرْ

الشرح:

الضعيف لغة: ضد القوي.

واصطلاحاً: هو كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول[1].

وصفات القبول هي:

١) اتصال السند.

٢) عدالة الرواة.

٣) ضبط الرواة.

٤) عدم الشذوذ.

٥) عدم العلة القادحة.

٦) وجود العاضد عند الاحتياج إليه. [انظر: "النكت" لا بن حجر (١/ ٤٩٣)].

❁ **قوله: (وكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الحُسْنِ قَصُر)**، زاد الذهبي في "الموقظة": (قليلاً) أي: الذي نقص عن درجة الحسن قليلاً، ومراد الذهبي بهذا: الضعيف

---

[1] ذكره الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه "النكت على كتاب ابن الصلاح" (١/ ٤٩٢).

الاصطلاحي وهو الضعيف ضعفًا خفيفًا، وأمَّا النَّاظم فإنَّه أراد الضعيف على وجه العموم ويدل عليه **قوله:** (**وهو أقسام كُثُر**).

قال السيوطي: (بلغت- **أي**: أقسام الضعيف- فيما ذكره العراقي في "شرح الألفية" اثنين وأربعين قسماً، وَوَصَّلَهُ غيره إلى ثلاثة وستين، وجمع في ذلك شيخنا المناوي كُرَّاسة وقسمها إلى مائة وتسعة وعشرين قسماً باعتبار العقل، وإلى واحد وثمانين باعتبار الوجود، وقد كنت أردت بسطها في هذا الشرح؛ ثمَّ رأيت شيخ الإسلام[1] قال: إنَّ ذلك تعب ليس وراءه أَرَب؛ فلذلك عدلت عن تسويد الأوراق بتسطيره). اهـ [من "تدريب الراوي" (١/ ٢٧٣-٢٧٤) بتصرف].

❊ ❊ ❊

[1] المراد بشيخ الإسلام هنا: الحافظ ابن حجر، وهذا اصطلاح معروف للسيوطي إذا أطلق "شيخ الإسلام" فمراده ابن حجر.

٤- المرفوع

❁ قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا أُضِيفَ لَلنبِيْ المَرْفُـوعُ .....

الشرح:

❁ **قوله: (وَمَا أُضِيفَ)**: أي: ما نُسِب، سواء كان الذي أضافَهُ إلى النَّبي ﷺ صحابيًا، أو تابعيًا، أو من دونهما، ولو واحدًا مِنَّا الآن، فالعبرة في المرفوع أن يكون المتن مَعْزُوَّاً إلى رسول الله ﷺ، سواء كان بإسناد أو بغير إسناد، وسواء كان الإسناد متصلاً أو منقطعاً.

فتعريف المرفوع إذن: هو ما أضيف إلى النَّبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة، تصريحاً، أو حكماً، سواء كان الذي أضافَهُ صحابيًا أو غيره.

وسمي المرفوع مرفوعاً؛ لارتفاع درجته بإضافته إلى النَّبي ﷺ.

حكمُهُ:

المرفوع قد يكون صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً؛ بحسب إسناده.

ينقسم المرفوع إلى قسمين:

١- **مرفوع حقيقي:** وهو الذي تقدم.

٢-**مرفوع حكمي:** وله صور كثيرة منها:

١) **قول الصحابي: من السنة كذا.** كقول أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**مِنَ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ البِكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَقَسَمَ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ عَلَى**

البِكْرِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلاَثًا ثُمَّ قَسَمَ». **قَالَ أَبُو قِلاَبَةَ الراوي عن أنس:** وَلَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ: إِنَّ أَنَسًا رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ[1].

٢) قول الصحابي: كنَّا نفعل أو نقول كذا في عهد النبي ﷺ. كقول جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَالقُرْآنُ يَنْزِلُ**». زاد بعضهم: «**لَوْ كَانَ شَيْئًا يُنْهَى عَنْهُ لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ**»[2].

٣) قول الصحابي: أُمرنا بكذا، أو نُهينا عن كذا، أو أُحِلَّ لنا كذا، أو حُرِّم علينا كذا. كقول أَنَسٍ بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أُمِرَ بِلاَلٌ أَنْ يَشْفَعَ الأَذَانَ، وَأَنْ يُوتِرَ الإِقَامَةَ، إِلَّا الإِقَامَةَ**»[3].

وكقول أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «**نُهِينَا عَنِ اتِّبَاعِ الجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا**»[4].

وكقول عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ: الجَرَادُ وَالحُوتُ، وَالكَبِدُ وَالطِّحَالُ**». أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١١٩٦) **ثمَّ قال:** (هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ فِي مَعْنَى المُسْنَدِ).

٤) أن يقول الصحابي الذي ليس معروفًا بالأخذ من الإسرائيليات قولاً لا مجال للرأي والاجتهاد فيه: كالإخبار بأمر من أمور الغيب، أو الإخبار عن الأمور الماضية أو الآتية، أو الإخبار بثواب أو عقاب مخصوص.

---

[1] أخرجه البخاري (٥٢١٤) واللفظ له، ومسلم (١٤٦١).

[2] أخرجه البخاري (٥٢٠٩) ومسلم (١٤٤٠).

[3] أخرجه البخاري (٦٠٣) ومسلم (٣٧٨).

[4] أخرجه البخاري (١٢٧٨) ومسلم (٩٣٨).

كقول ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «الْكُرْسِيُّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ، وَالْعَرْشُ لَا يُقَدِّرُ أَحَدٌ قَدْرَهُ»[١].

وكقول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يُؤْتَى بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لَهَا سَبْعُونَ أَلْفَ زِمَامٍ، مَعَ كُلِّ زِمَامٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يَجُرُّونَهَا»[٢].

وكقول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضاً: «مَنْ قَرأَ حَرْفاً من كتابِ الله فله به حسنة والحسنة بعشر أمثالها...»[٣].

٥) أن يذكر الصحابي شيئاً من أسباب النزول: كقول جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَقْبَلَتْ عِيرٌ تَحْمِلُ طَعَامًا، فَالْتَفَتُوا إِلَيْهَا حَتَّى مَا بَقِيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾[الجمعة:١١]»[٤].

---

[١] أخرجه عبد الله بن أحمد في "السنة" (٥٨٦)، وابن خزيمة في "التوحيد" (١/ ٢٤٨) بإسناد **صحيح**.

[٢] قد رُوي هذا الأثر مرفوعاً، أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٨٤٢) من طريق حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ خَالِدٍ الْكَاهِلِيِّ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ الله مرفوعا به. وخالف حفصاً سفيانُ الثوري ومَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ وغيرهما فرووه عن الْعَلَاءِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ الله موقوفًا. وقد رجَّح الموقوف الدار قطني في "التتبع" (٩٣)، وفي "العلل" (٧٣٢)، والعقيلي في "الضعفاء الكبير" (٣/ ٣٤٤)، وأشار إليه الدارمي كما في "سنن الترمذي" (٢٥٧٣).

[٣] أخرجه موقوفاً سعيد بن منصور في "سننه" (٤) والبيهقي في "شعب الإيمان" (١٨٣٢)، وقد روي مرفوعا أخرجه الترمذي (٢٩١٠) وأشار إلى أنه قد روي موقوفا، وله طرق وشواهد يصح بها مرفوعاً.

[٤] أخرجه البخاري (٩٣٦) ومسلم (٨٦٣).

٦) أن يحكم بعض الصحابة على قول أو فعل بأنَّه طاعة لله أو طاعة لرسول الله، أو معصية لله أو معصية لرسول الله: كقول عمار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ** ﷺ»[1].

فائدة:

لو تعارض المرفوع الحقيقي والمرفوع الحكمي، قُدِّمَ المرفوع الحقيقي؛ لأنَّه أقوى. [قاله العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في "السير الحثيث" (ص:٩٤)].

❊ ❊ ❊

[1] أخرجه أبو داود (٢٣٣٤)، والترمذي (٦٨٦)، والنَّسائي (٢١٨٨)، وابن ماجه (١٦٤٥) وهو حديث صحيح بطرقه.

٥- المقطوع

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

..... وَمَـا لِتَـابِعٍ هُـو المَقْطُـوعُ

الشرح:

المقطوع: هو ما أضيف إلى التابعي، أو من دونه من أتباع التابعين، فمن بعدهم من قول أو فعل.

والتابعي: هو من لقي واحداً من الصحابة فأكثر، ومات على الإسلام، ولا يشترط أن يكون مميزاً، ولا أن يلازم الصحابي، ولا أن يسمع منه.

ويدخل في التابعين المخضرمون، **وهم:** الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، سواء كانت الجاهلية العامة التي هي قبل البعثة أو جاهلية قومهم بأن أدركوا قومهم على الشرك، وآمنوا بالنبي ﷺ ولم يروه، أو رأوه قبل إسلامهم، سواء كان إيمانهم به في حال حياته أو بعد وفاته، فكل هؤلاء مخضرمون، قال ابن حجر في "**نزهة النظر**": والصحيح أنَّهم معدودون من كبار التابعين، فما أضيف إلى واحد من هؤلاء يسمى مقطوعاً.

فائدة:

لفظ التابعي إذا أُطلق فهو مدح، ولذا يختص بمن كان تابعاً بإحسان، **قال ابن الصلاح:** مطلق التابعي مخصوص بالتابع بإحسان.

حكمه:

المقطوع قد يكون صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً، بحسب إسناده.

❖ **مثال المقطوع القولي:**

ما أخرجه مسلم في "مقدمة صحيحه" (٢٦) عن محمد ابن سيرين قال: «**إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم**».

وما أخرجه مسلم (١٣٩٠) عن يحيى بن أبي كثير قال: «**لا يُستطَاع العلم براحة الجسم**».

❖ **مثال المقطوع الفعلي:**

ما أخرجه ابن أبي شيبة في "**المصنف**" (٧٧٩٩) من طريق عيسى بن يونس عن الأعمش قال: «**كان إبراهيم يؤمهم في المكتوبة، ولا يؤمهم في صلاة رمضان، وعلقمةُ والأسودُ**»، وإسناده صحيح؛ عيسى بن يونس هو ابن أبي إسحاق السبيعي ثقة.

وجاء هذا الأثر بلفظ: «**كان إبراهيم وعلقمة لا يقومان مع النَّاس في رمضان**»، أخرجه ابن أبي شيبة (٧٧٨٠).

❊ ❊ ❊

٦- المُسْنَد

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

والمُسنَدُ المُتَّصِلُ الإسنادِ مِنْ ... رَاوِيهِ حَتَّى المُصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ

الشرح:

المسند: عرَّفه ابن حجر: بأنَّه مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال، وذكر أنَّ هذا التعريف استخلصه من استقراء كلام أئمة الحديث وتصرُّفِهِم.

فخرج بهذا التعريف ما ظَاهِرُهُ الانقطاع، ودخل فيه ما ظَاهِرُهُ الاتصال وهو منقطع كعنعنة المدلس، والمعاصِر الذي لم يثبت لُقِيُّهُ، ومراسيل صغار الصحابة، ونحوها، ويدخل فيه ما حقيقته الاتصال من باب أولى.

فائدة:

المسنَد- بفتح النون- له ثلاثة إطلاقات: فيطلق على:

١) الحديث المرفوع الذي اتصل إسناده ولو في الظاهر- كما تقدم-.

٢) الكتاب الذي جُمعت فيه مرويَّات كلِّ صحابي على حِدة: كمسند أحمد، ومسند ابن أبي شيبة.

٣) ويطلق ويراد به الإسناد. كمسند الشهاب، ومسند الفردوس، **أي**: أسانيد أحاديثهما[1].

❊ **والمسنِد**- **بكسر النون**- : هو من يروي الحديث بإسناده، سواء كان عنده علم به أم ليس له إلا مجرد الرواية. [انظر: "صفوة الملح" (ص: ٦٢)].

حكمه: قد يكون صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً، بحسب وجود صفات القبول أو فقدها.

❁ **قوله: (وَلَمْ يَبِنْ): أي** لم ينقطع، ولم ينفصل، وهذا هو تعريف الإمام أبي عبد الله الحاكم: أن المسند لابد أن يكون متصلاً في حقيقة الأمر، والذي تقدم أشْهَر: وهو أنه يكفي أن يكون ظاهره الاتصال، وإن لم يكن متصلا في حقيقة الأمر.

❖ **مثال المسند:**

ما تقدم في الصحيح أو ما تقدم في الحسن، فكلها تصلح مثالاً في هذا الموضع.

❊ ❊ ❊

---

[1] "مسند الشهاب" هو من تأليف أبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري (المتوفى: ٤٥٤هـ)، ألف أولا كتابا سمَّاه: "الشهاب في المواعظ والآداب" ذكر فيه الأحاديث بدون أسانيد، ثم ألف كتابا سماه "مسند الشهاب" ذكر فيه أسانيد أحاديث كتابه "الشهاب".

و"مسند الفردوس" أصله كتاب "فردوس الأخبار" من تأليف شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فناخسرو، أبو شجاع الديلميّ الهمذاني (المتوفى: ٥٠٩هـ) ثم جاء ابنه شهر دار وألف كتابا سمَّاه "مسند الفردوس" ذكر فيه أسانيد كتاب أبيه "فردوس الأخبار".

٧- المتصل

❁ قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَـا بِسـمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِـل إِسْنَادُهُ لِلْمُصْـطَفَى فَالمُتَّصِـل

الشرح:

يقال له: المتصل، ويقال: الموصول، ويقال: المؤتصل والأخيرة تسمية الشافعي، وهي لغة أهل الحجاز.

❁ **قوله: (لِلْمُصْطَفَى):** أي: لا بد أن يكون متصلاً إلى المصطفى **أي:** النَّبي ﷺ حتى يسمى متصلا، هذا مذهب الناظم، والصحيح أن هذا ليس بشرط، إذ المتصل قد يكون اتصال إسناده إلى المصطفى أو إلى من دونه. ولذا صوَّب بعضهم بيت النَّاظم، **فقال:**

وما بسمع كل راوٍ يتصل إسناده للمنتهى فالمتصل

فالمتصل: هو الذي سلم إسناده من الانقطاع، بحيث يكون كل راوٍ تلقَّى ذلك المروي من شيخه بطريق من طرق التحمل المعتبرة.

فتبين بهذا أن المتصل ليس خاصاً بما أضيف إلى رسول الله ﷺ، بل يطلق على كل ما لم يحصل في إسناده انقطاع، سواء كان منتهاه النبي ﷺ، أو الصحابي، أو التابعي، أو من دونه، لكن **قال ابن الصلاح:** (إذا أُطلق المتصل وقع على المرفوع، والموقوف) اهـ

وأمَّا المقطوع فقد ذكر النَّووي وابن كثير وغيرهم أنَّه لا يقال له متصل.

لكن **قال العراقي:** (وإنَّما يمتنع اسم المتصل في المقطوع في حالة الإطلاق، أما مع التقييد فجائز، واقع في كلامهم، كقولهم: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب أو إلى الزهري أو إلى مالك ونحو ذلك). [انظر: "فتح المغيث" للعراقي (١/ ١٨٤)].

حكمه: قد يكون صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً؛ لأن المتصل إنَّما توفر فيه الشرط الأول من شروط القبول وهو الاتصال، وبقيت الشروط الأخرى لابد من النَّظر فيها.

فائدة: الفرق بين المرفوع، والمتصل، والمسند:

المرفوع: يُنظَر فيه إلى المتن، مع قطع النظر عن الإسناد اتصل أم لا.

والمتصل: يُنظَر فيه إلى السند، مع قطع النظر عن المتن مرفوعاً كان أو موقوفاً أو مقطوعاً.

والمسند يُنظَر فيه إلى الأمرين معاً، فلا بد أن يكون متصلاً ولو في الظاهر، ومرفوعاً إلى النَّبي ﷺ[1].

مثاله:

❖ **مثال المتصل المرفوع:**

ما تقدم في الصحيح والحسن.

---

[1] انظر: "فتح المغيث" للسخاوي (١/ ١٣٥)، و"شرح الزرقاني على البيقونية".

❖ **مثال المتصل الموقوف:**

ما أخرجه البخاري (١٢٧) فقال: حدثنا عبيد الله بن موسى عن معروف بن خرَّبُوْذ عن أبي الطفيل عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله**».

فأنت إذا نظرت إلى رجال هذا الإسناد تجد أن كل واحد منهم قد سمع ممَّن فوقه إلى منتهاه.

❖ **مثال المتصل المقطوع:**

ما أخرجه مسلم (١٣٩٠)، فقال: حدثنا يحيى بن يحيى التميمي أخبرنا عبد الله ابن يحيى بن أبي كثير قال سمعت أبي يقول: «**لا يستطاع العلم براحة الجسم**». فرجال هذا الإسناد قد سمع كل واحد منهم ممن فوقه كما هو مُصرَّح به.

❊ ❊ ❊

٨- المسلسل

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى ... مِثْلُ أَمَا وَاللهِ أَنْبَانِي الْفَتَى
كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمَا ... أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا

الشرح:

المسلسل: هو الحديث الذي تتابع رواة إسناده على وصفٍ قولي، أو فعلي، أو هما معاً، أو صيغة من صيغ الأداء، أو حال من الأحوال، أو غير ذلك.

١) فالمسلسل بالقول:

مثل ما أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (١/ ٢٤) فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، حدثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، حدثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِئُ، عَنْ حَيْوَةَ بْنِ شُرَيْحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ مُسْلِمٍ التُّجِيبِيَّ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيُّ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ الله ﷺ يَوْمًا بِيَدِي ثُمَّ قَالَ: «**يَا مُعَاذُ، وَالله إِنِّي لَأُحِبُّكَ**»، فَقَالَ لَهُ مُعَاذٌ: بِأَبِي وَأُمِّي يَا رَسُولَ الله، وَأَنَا وَالله أُحِبُّكَ. فَقَالَ: «**أُوصِيكَ يَا مُعَاذُ، لَا تَدَعَنَّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ تَقُولَ: اللهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ**»، وَأَوْصَى بِهِ مُعَاذٌ الصُّنَابِحِيَّ، وَأَوْصَى الصُّنَابِحِيُّ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَوْصَى أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عُقْبَةَ، وَأَوْصَى عُقْبَةُ حَيْوَةَ، وَأَوْصَى حَيْوَةُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِئَ، وَأَوْصَى أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِئُ بِشْرَ

ابْنَ مُوسَى، وَأَوْصَى بِشْرُ بْنُ مُوسَى مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، وَأَوْصَانِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، قَالَ أبو نُعَيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَأَنَا أُوصِيكُمْ بِهِ.

وأخرجه مسلسلا أيضا ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٢/ ٢٩٨).

قال العلائي والسيوطي: "صحيح الإسناد والتسلسل".

٢) والمسلسل بالفعل:

مثل ما أخرجه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (٦٣) فقال: شَبَّكَ بِيَدِي أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمُقْرِئُ، وَقَالَ: شَبَّكَ بِيَدِي أَبُو عُمَرَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ بَكْرِ بْنِ الشَّرُودِ الصَّنْعَانِيُّ، وَقَالَ: شَبَّكَ بِيَدِي أَبِي، وَقَالَ: شَبَّكَ بِيَدِي أَبِي، وَقَالَ: شَبَّكَ بِيَدِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: شَبَّكَ بِيَدِي صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ، وَقَالَ صَفْوَانُ: شَبَّكَ بِيَدِي أَيُّوبُ بْنُ خَالِدٍ الْأَنْصَارِيُّ، وَقَالَ أَيُّوبُ: شَبَّكَ بِيَدِي عَبْدُ الله بْنُ رَافِعٍ، وَقَالَ عَبْدُ الله: شَبَّكَ بِيَدِي أَبُو هُرَيْرَةَ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: شَبَّكَ بِيَدِي أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ، وَقَالَ: «**خَلَقَ الله الْأَرْضَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَالْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ، وَالشَّجَرَ يَوْمَ الِاثْنَيْنِ، وَالْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثُّلَاثَاءِ، وَالنُّورَ يَوْمَ الْأَرْبِعَاءِ، وَالدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَآدَمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ**».

وقد أخرجه مسلسلاً أيضاً ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٨/ ٩٠-٩١).

٣) والمسلسل بالقول والفعل:

مثل ما أخرجه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (٦٠) فقال: حَدَّثَنِي الزُّبَيْرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الْأَحَدِ الْقُمَنِيُّ الشَّافِعِيُّ بِمِصْرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمُ بْنُ شُعَيْبٍ الْكِسَائِيُّ حَدَّثَنِي سَعِيدٌ الْآدَمُ، حَدَّثَنِي شِهَابُ بْنُ

خِرَاشٍ الْحَوْشَبِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ الرَّقَاشِيَّ يُحَدِّثُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ: رَسُولُ الله ﷺ: «**لَا يَجِدُ الْعَبْدُ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ؛ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ، وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ، وَمُرِّهِ**»، قَالَ: وَقَبَضَ رَسُولُ الله ﷺ عَلَى لِحْيَتِهِ، فَقَالَ: «**آمَنْتُ بِالْقَدَرِ، خَيْرِهِ، وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ، وَمُرِّهِ**»، قَالَ: وَقَبَضَ أَنَسٌ عَلَى لِحْيَتِهِ، فَقَالَ: «**آمَنْتُ بِالْقَدَرِ، خَيْرِهِ، وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ، وَمُرِّهِ**»، قَالَ: وَأَخَذَ يَزِيدُ بِلِحْيَتِهِ، فَقَالَ: «**آمَنْتُ بِالْقَدَرِ، خَيْرِهِ، وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ، وَمُرِّهِ**»، قَالَ: وَأَخَذَ شِهَابٌ بِلِحْيَتِهِ، فَقَالَ: «**آمَنْتُ بِالْقَدَرِ، خَيْرِهِ، وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ، وَمُرِّهِ**»، قَالَ: وَأَخَذَ سَعِيدٌ بِلِحْيَتِهِ، فَقَالَ: «**آمَنْتُ بِالْقَدَرِ، خَيْرِهِ، وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ، وَمُرِّهِ**»، قَالَ: وَأَخَذَ سُلَيْمَانُ بِلِحْيَتِهِ فَقَالَ: «**آمَنْتُ بِالْقَدَرِ، خَيْرِهِ، وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ، وَمُرِّهِ**»، قَالَ: وَأَخَذَ يُوسُفُ بِلِحْيَتِهِ فَقَالَ: «**آمَنْتُ بِالْقَدَرِ، خَيْرِهِ، وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ، وَمُرِّهِ**» قَالَ: وَأَخَذَ شَيْخُنَا الزُّبَيْرُ بِلِحْيَتِهِ فَقَالَ: «**آمَنْتُ بِالْقَدَرِ، خَيْرِهِ، وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ، وَمُرِّهِ**»، قَالَ: لَنَا الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الشِّيرَازِيُّ، قَالَ لَنَا الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ الله: وَأَنَا أَقُولُ: عَنْ نِيَّةٍ صَادِقَةٍ، وَعَقِيدَةٍ صَحِيحَةٍ: «**آمَنْتُ بِالْقَدَرِ، خَيْرِهِ، وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ، وَمُرِّهِ**»، وَأَخَذَ بِلِحْيَتِهِ، وَأَخَذَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ بِلِحْيَتِهِ، فَقَالَ: «**آمَنْتُ بِالْقَدَرِ، خَيْرِهِ، وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ، وَمُرِّهِ**»، وأخرجه مسلسلاً أيضاً ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥/ ٢٤٩-٢٥٠).

٤) والمسلسل بصيغ الأداء:

كأن يكون مسلسلاً بالسماع مثل ما أخرجه الحاكم في "**معرفة علوم الحديث**" (٥٦) **فقال**: سَمِعْتُ أَبَا الْحُسَيْنِ بْنَ عَلِيٍّ الْحَافِظَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ سَالِمٍ الْأَصْبَهَانِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ يَحْيَى بْنَ حَكِيمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا عَوْنٍ الثَّقَفِيَّ يَقُولُ:

سَمِعْتُ عَبْدَ الله بْنَ شَدَّادٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: «**الْوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ**». **قلت**: وقد نُسخ الوضوء ممَّا مست النَّار.

٥) **والمسلسل بحال من الأحوال:**

كأن يكون مسلسلاً بأهل بلد معين، كالمسلسل بالدمشقيين، **مثل ما أخرجه النَّووي في خاتمة كتابه**: "الأذكار" (٢/ ١٠٠١) فقال: أخبرنا شيخنا الحافظ أبو البقاء خالد بن يوسف النابلسيّ ثم الدمشقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: أخبرنا أبو طالب عبد الله، وأبو منصور يُونس وأبو القاسم حسين بن هبة الله بن صصري، وأبو يَعلى حمزة، وأبو الطاهر إسماعيل، قالوا: أخبرنا لحافظ أبو القاسم عليّ بن الحسين هو ابن عساكر قال: أخبرنا الشريفُ أبو القاسم عليّ بن إبراهيم بن العباس الحسيني خطيب دمشق، قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي بن يحيى بن سلوان، قال: أخبرنا أبو القاسم الفضل بن جعفر قال: أخبرنا أبو بكر عبد الرحمن ابن القاسم بن الفرج الهاشميّ قال: أخبرنا أبو مسهر قال: أخبرنا سعيدُ بن عبد العزيز عن ربيعةَ بن يزيدَ عن أبي إدريسَ الخولاني، عن أبي ذرّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ، عن رسول الله ﷺ، عن جبريلَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، عن الله تبارك وتعالى أنَّه قال: «**يا عِبادي إني حَرَّمْتُ الظُّلْمَ على نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّماً فَلا تَظالَمُوا، يا عِبادي إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ باللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وأنا الَّذي أَغْفِرُ الذُّنُوبَ وَلا أُبالِي، فاسْتَغْفِرُوني أَغْفِرْ لَكُمْ، يا عبادي كُلُّكُمْ جائعٌ إلاَّ مَنْ أَطْعَمْتُهُ فاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ، يا عبادي كُلُّكُمْ عارٍ إلاَّ مَنْ كَسَوْتُهُ فاسْتَكْسُونِي أَكْسِكُمْ، يا عِبادي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كانُوا على أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ مِنْكُمْ لَمْ يَنْقُصْ ذلكَ منْ مُلْكِي شيئا، يا عبادي لو أن أَوَّلَكُمْ وآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كانُوا على أَتْقَى قَلْبِ رَجُلٍ واحد مِنْكُمْ لَمْ**

يَزِدْ ذلكَ فِي مُلْكي شَيْئاً، يا عبادي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كانُوا في صَعيدٍ وَاحدٍ فَسألُوني فأعْطَيْتُ كُلَّ إنْسانٍ مِنْهُمْ ما سألَ لَمْ يَنْقُصْ ذلكَ مِنْ مُلْكِي [شَيْئاً] إلاَّ كما يَنْقُصُ البَحْرُ أنْ يُغْمَسَ المِخْيَطُ فِيه غَمْسةً وَاحدَةً، يا عِبادي إنَّما هِيَ أعْمالُكُمْ أحْفَظُها عَلَيْكُمْ، فَمَنْ وَجَدَ خَيْراً فَلْيَحْمَدِ الله ﷻ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلا يَلُومَنَّ إلاَّ نَفْسَهُ».

قال أبو مسهر: (**قال سعيدُ بن عبد العزيز**: كان أبو إدريس إذا حدّثَ بهذا الحديث جثا على ركبتيه).

قال النَّووي: (هذا حديث صحيح، رويناه في صحيح مسلم وغيره، ورجال إسناده مني إلى أبي ذرّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كلُّهم دمشقيون، ودخل أبو ذرّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دمشق). اهـ

وكالمسلسل بالمصريين وهو حديث البطاقة، والمسلسل بالمحمدين وهو حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النَّبي ﷺ قال: «**استرقوا لها فإنَّ بها النظرة**». أخرجه البخاري (٥٧٣٩)، والمسلسل بالأوَّلِيَّة وهو حديث: «**الراحمون يرحمهم الرحمن**». أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٩/ ١١)، ويقول فيه رواته: حدثني فلان وهو أول حديث سمعته منه، وانتهى التسلسل فيه إلى سفيان بن عيينة، **قال ابن حجر**: ومن رواه مسلسلاً إلى منتهاه فقد وَهِمَ.

حكمه:

قد يكون صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً.

فائدة:

قال الذهبي: وعامة المسلسلات واهية، وأكثرها باطلة؛ لكذب رواتها[1].

فالمسلسلات عامتها ضعيفة، وقد يكون المتن صحيحاً، والتسلسل ضعيفاً.

فائدة أخرى:

قد يقع التسلسل في كل الإسناد وقد يقع في معظمه. وتقدمت الأمثلة.

فائدة ثالثة:

أصح مسلسل في الدنيا هو المسلسل بقراءة سورة الصف، أخرجه الترمذي (٣٣٠٩) فقال حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سَلَامٍ، قَالَ: قَعَدْنَا نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ فَتَذَاكَرْنَا، فَقُلْنَا: لَوْ نَعْلَمُ أَيَّ الأَعْمَالِ أَحَبَّ إِلَى الله لَعَمِلْنَاهُ، فَأَنْزَلَ الله تَعَالَى: ﴿ **سَبَّحَ للهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ** ﴾[الصف:١-٢]، قَالَ عَبْدُ الله بْنُ سَلَامٍ: فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا رَسُولُ الله ﷺ **قَالَ أَبُو سَلَمَةَ**: فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا ابْنُ سَلَامٍ، **قَالَ يَحْيَى**: فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا أَبُو سَلَمَةَ، **قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ**: فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا الأَوْزَاعِيُّ، **قَالَ عَبْدُ الله**: فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا ابْنُ كَثِيرٍ.

وقد صححه مسلسلاً العلامة الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" (٥٨١).

---

[1] انظر "المواقظة" (ص: ٥٣).

قال الذهبي: وأقوى مسلسل هو المسلسل بقراءة سورة الصف.

وقال ابن حجر: من أصح مسلسل يُروَى في الدنيا المسلسل بقراءة سورة الصف.

فائدة رابعة:

من فوائد المسلسل:

١) اتصال السماع وعدم حصول تدليس.

٢) اشتماله على مزيد ضبط من الرواة.

٣) الاقتداء بالنَّبي ﷺ فيما يفعله.

* * *

٩- العزيز

❁ قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

عَزِيزُ مَرْوِي اثْنَيْنِ أَوْ ثَلاَثَـهْ .....

الشرح:

ما ذكره النَّاظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان العزيز وكذلك المشهور -كما سيأتي-، هو اختيار محمد بن طاهر المقدسي، وابن منده، وابن الصلاح، وغيرهم، وخالفهم آخرون منهم: ابن حجر فقالوا: العزيز: ما رواه اثنان، فإذا زاد عن الاثنين كان مشهوراً، ولذا عَدَّل بعضهم هذا البيت بقوله:

عزيز مروي اثنين يا بَجَّاثة مشهورُ مرويٌّ عن الثلاثة

فالعزيز: هو ما كان في أقل طبقة من طبقات إسناده اثنان، سواء كان في الطبقات الأخرى اثنان أو أكثر، ما دام أنه لم ينقص عن الاثنين في أي طبقة من طبقاته، فإن ورد بأكثر من اثنين في بعض طبقات الإسناد لا يضر ذلك، إذ الأقل في هذا الفن يقضي على الأكثر غالباً.

فائدة:

سُمِّي العزيز عزيزاً، إما لِقِلَّةِ وجوده من قولهم عزَّ يَعِز- بكسر العين- إذا قَلَّ بحيث لا يكاد يوجد، وإما لكونه قَوِيَ واشتد بمجيئه من طريق آخر من قولهم عزَّ يعَز -بفتح العين- إذا اشتد وقوي، **ومنه قوله تعالى:** ﴿**فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ**﴾ [يس١٤]. [انظر "فتح المغيث" للسخاوي (٣/ ٣٨٥)].

حكمه:

العزيز قد يكون صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً.

فائدة أخرى:

قال ابن حجر: (قال ابن حبان: إنَّ رواية اثنين عن اثنين إلى إن ينتهي لا توجد أصلاً).

قلتُ: إن أراد به أن رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد أصلا فيمكن أن يُسلَّم، وأما صورة العزيز التي حررناها فموجودة بأن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين. [انتهى من «نزهة النظر» (ص: ٦٩)].

فائدة ثالثة:

ادَّعى أبو علي الجُبَّائي المعتزلي أنَّ العزيز شرط للصحيح، وليس قوله بصواب، وقد رد عليه أهل العلم كابن حجر في «النزهة»، وإنما اشترط هذا بناءً على مذهبه الفاسد في رد خبر الآحاد.

❖ **مثال العزيز:**

ما رواه البخاري (١٥) ومسلم (٤٤) عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ**- وفي رواية: **مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ- وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**».

فهذا الحديث رواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد بن بشير وسعيد بن أبي عروبة، ورواه عن عبد العزيز بن صهيب إسماعيل بن عُلَيَّة وعبد الوارث، ثم رواه عن كل واحد من هؤلاء الخمسة جماعة.

تنبيه:

رواية سعيد بن بشير وسعيد بن أبي عروبة عن قتادة ليست في الصحيحين، وإنَّما رواية سعيد بن بشير عنه عند الأصفهاني في "الترغيب والترهيب" (٧٣)، ورواية سعيد بن أبي عروبة عنه عند الطبراني في "الأوسط" (٨٨٥٤).

❊ ❊ ❊

١٠- المشهور

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

..... مَشْهُورُ مَرْوِي فَوْقَ مَا ثَلاثَـهْ

الشرح:

تقدم في نوع العزيز التنبيه على ما في هذا النظم، وأن بعضهم عَدَّله بقوله:

..... مشهورُ مرويٌّ عن الثلاثة

فعلى هذا فالمشهور: هو ما كان في أقل طبقة من طبقاته ثلاثة- زاد بعضهم- فأكثر ما لم يبلغ حد التواتر.

وسُمِّي مشهورًا لشهرته ووضوح أمره.

حكمه:

قد يكون صحيحا، أو حسناً، أو ضعيفاً.

فائدة:

ذكر بعضهم حداً نهائياً للمشهور فما جاوزه فهو متواتر، وليس على هذا دليل يصح، ولكن يقال: إنَّه لا يزال يسمى مشهوراً، حتى يُعلم عند أهل الحديث أنَّه متواتر.

وبعضهم جعل بين المشهور والمتواتر نوعاً يسمى بالمستفيض، بينما ذهب آخرون إلى أنَّ المستفيض هو المشهور.

فائدة أخرى:

كل ما تقدم إنَّما هو في المشهور المصطلح عليه عند أهل الحديث.

وهناك **مشهور غير اصطلاحي** وهو: ما اشتهر عند فئة معينة من النَّاس، وقد يكون غريباً، أو عزيزاً، أو مشهوراً بالمعنى الاصطلاحي، أو متواتراً، وقد يكون صحيحاً، أو ضعيفاً، أو موضوعاً، وقد يكون له إسناد وقد لا يكون.

فيكون مشهوراً عند المحدثين، أو الفقهاء، أو الأصوليين، أو النُّحاة، أو العوام.

١) فالمشهور عن المحدثين، مثل: «**من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النَّار**».

٢) والمشهور عند الفقهاء، مثل: «**لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد**».

٣) والمشهور عند الأصوليين، مثل: «**إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه**».

٤) والمشهور عند النُّحاة، مثل: «**نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه**».

٥) والمشهور عند العوام، مثل: «**الْحِمْيَةُ رَأْسُ الدَّوَاءِ، وَالمَعِدَةُ بَيْتُ الدَّاءِ، وَعَوِّدُوا كُلَّ جِسْمٍ مَا اعْتَادَ**». قال ابن القيم في "زاد المعاد" (٤/ ٩٦): (فَهَذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ كَلَامِ الحارث بن كلَدَة طَبِيبِ الْعَرَبِ، وَلَا يَصِحُّ رَفْعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ). اهـ

❖ **مثال المشهور الاصطلاحي:**

ما أخرجه البخاري (١٠٠) فقال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ الله لاَ يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ العِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ**

رُءُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا». فهذا الحديث مشهور في أقل طبقة من طبقاته ثلاثة، وبيان ذلك كما يلي:

* رواه عن مالك هنا إسماعيل بن أبي أويس، وقد تابعه مصعب بن عبد الله الزبيري ومحمد بن سليمان لوين، أخرجه من طريقهما السلفي في "الطيوريات" (٣/ ٨١٩)، وتابعهم عبد الله بن وهب وإسحاق بن عيسى الطباع، أخرجه من طريقهما ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٥٨٦)، وتابعهم سويد بن سعيد، أخرجه أبو عمرو الداني في "السنن الواردة في الفتن" (٣/ ٥٨٩)، فهؤلاء ستة رووه عن مالك.

* وتابع مالكاً على روايته عن هشام عدد كبير من الرواة منهم: جرير بن عبد الحميد، وحماد بن زيد، وعباد بن عباد، وأبو معاوية، ووكيع، وابن إدريس، وأبو أسامة، وابن نمير، وعبدة، وسفيان، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن علي، وشعبة بن الحجاج، أخرجه عن هؤلاء جميعا مسلم في "صحيحه" (٢٦٧٣).

وتابعهم آخرون كثيرون، **قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" تحت الحديث رقم (١٠٠)**: (وَقَدِ اشْتُهِرَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَةِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ فَوَقَعَ لَنَا مِنْ رِوَايَةٍ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ نَفْسًا عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ وَالْعِرَاقَيْنِ وَالشَّامِ وَخُرَاسَانَ وَمِصْرَ وَغَيْرِهَا). اهـ

وقال تحت الحديث رقم (٧٣٠٧): (وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي بَابِ الْعِلْمِ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَشْهُورٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، رَوَاهُ عَنْ هِشَامٍ أَكْثَرُ مِنْ سَبْعِينَ نَفْسًا، وَأَقُولُ هُنَا: إِنَّ أَبَا الْقَاسِمِ عَبْد الرَّحْمَنِ بْن الْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ الله بْنِ مَنْدَهْ ذَكَرَ فِي كِتَابِ

"التَّذْكِرَةِ" أَنَّ الَّذِينَ رَوَوْهُ عَنِ الْحَافِظِ هِشَامٍ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ وَسَرَدَ أَسْمَاءَهُمْ فَزَادُوا عَلَى أَرْبَعِمِائَةِ نَفْسٍ وَسَبْعِينَ نَفْسًا).

* وتابع هشاماً على روايته عن أبيه: **يحيى بن أبي كثير، والزهري، وَأَبُو الْأَسْوَدِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَتِيمُ عُرْوَةَ**، أخرجه عن هؤلاء الثلاثة: ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٥٨٧-٥٨٩).

* وتابع **عروةَ** على روايته عن عبد الله بن عمرو: **عمرُ بن الحكم**: أخرجه مسلم: (٢٦٧٣)، **وخيثمةُ بن عبد الرحمن**: أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٣/ ٥٢٨) و"الأوسط" (٣/ ٧)، وابن المقرئ في "معجمه" (٥٩١).

* ورواه عن النَّبي ﷺ جماعة من الصحابة سوى عبد الله بن عمرو، منهم: أبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، وابن مسعود، وابن عمر، وعلي بن أبي طالب، وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وبعضها شديد الضعف؛ وإنَّما أشرتُ إليها تتميما للفائدة.

فهذا الحديث مشهور؛ لأنَّ في أقل طبقة من طبقاته ثلاثة، وإنَّما ذكرتُ طرقه وتوسعت فيه؛ لأنِّي رأيت العلماء يمثلون به للمشهور، ولم أرَ مَن بيَّن طرقه، وأوضح شهرته، فأحببت أن أقرب الفائدة، وأوضح ما في طبقات إسناده من الرواة، والحمد لله رب العالمين.

* * *

١١- المُعنعن

❁ قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

مَعَنْعَنٌ كَعَن سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ .....

الشرح:

المعنعن: هو الحديث الذي رواه الراوي بلفظ عن، دون بيان للتحديث والإخبار والسَّماع.

حكم الإسناد المعنعن:

الذي عليه جمهور أهل العلم، أنَّه متصل **بثلاثة شروط:**

١) عدالة الراوي الذي رواه بالعنعنة.

٢) براءته من التَّدليس.

٣) لقاؤه لمن روى عنه، مشاهدةً ومجالسةً ولو مرة واحدة، وهذا شرط علي بن المديني، والبخاري، ومقتضى كلام الشافعي، وذهب إليه بعض المحققين، بينما اكتفى الإمام مسلم بالمعاصرة مع إمكان اللقاء وإن لم يثبت صريحاً أنهما اجتمعا، إلا إن كانت هناك دلالة بَيِّنَة على أنَّ هذا الراوي لم يلق من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئاً، فهنا لا يحكم لها مسلم بالاتصال.

ومذهب جمهور المتقدمين هو ما عليه البخاري وابن المديني. وقد تابع مسلما كثيرٌ من المتأخرين[١].

وهذا الذي تقدم، إنَّما هو في راوٍ غير معروف بالتَّدليس، وأمَّا من كان معروفاً به فلا تُقْبَل عنعنته إلا في أحوال منها:

١) أن يصرح بالسماع، أو التحديث، ونحوها، في موضع آخر.

٢) أن يكون الراوي عنه ممن ينتقي.

٣) أن تكون العنعنة في أحد الصحيحين، ولم ينتقدها الحفاظ؛ لأنَّ الصحيحين قد تلقتهما الأمَّة بالقبول.

فائدة:

المدلِّس إن كان ضعيفاً فلا يقبل ما رواه سواء صرَّح أو لم يصرِّح.

فائدة أخرى:

مِثْلُ السند المعنعن، السند الـمُؤَنَّن، وهو الذي يقول فيه الراوي: (أن)، فجمهور العلماء على أنَّه مثل المعنعن، لا يُقْبَل إلا بما تقدَّم اشتراطه.

❖ **مثال المعنعن:**

ما تقدم التمثيل به للحسن لذاته.

❊ ❊ ❊

---

[١] انظر: "شرح علل الترمذي" لابن رجب (٢/ ٥٨٥ وما بعدها في مبحث طويل ومفيد)، "فتح المغيث" للسخاوي (١/ ٢٠٥).

١٢- المبهم

❁ قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

..... وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ

الشرح:

المبهم: هو الحديث الذي في سنده، أو متنه راوٍ لم يتضح اسمه.

فتبين من هذا التعريف أن المبهم قسمان:

١) مبهم في السند.

٢) مبهم في المتن.

فأمَّا الإبهام في السند فإنَّه يؤدي إلى ضعف الحديث، ما لم يُسَمَّ هذا المبهم من طريق أخرى؛ لأنَّ من شروط قبول الخبر عدالة راويه، ومن أُبْهِمَ اسمه لا تعرف عينه، ومن باب أولى لا تُعرف عدالته.

وأمَّا الإبهام في المتن فلا يُضَعَّفُ به الحديث؛ لأنَّه لا يتعلق به شيء من حيث الصحة والضعف؛ إذ الصحة والضعف مبنية على الإسناد.

فائدة:

من المبهم في الإسناد، إبهام الصحابي، ولا يضر إبهامه؛ لأنَّ الصحابة كلهم عدول، مرضيون، ثقات، أثبات، لا يُحتاج للسؤال عنهم، وهذا أمر مُجْمَعٌ عليه عند أهل العلم بالحديث.

تنبيه:

رواية التابعي عن رجل من الصحابة دون تسميته، لها عدة حالات:

١) إن روى عنه بصيغة صريحة في السَّماع فهو محمول على الاتصال.

٢) وإن روى عنه بصيغة محتملة، فإن لم يكن معروفاً بالتدليس قُبلت روايته.

٣) وإن كان معروفاً بالتَّدليس أو الإرسال فلا تقبل.

مسألة [١]: ما هي فائدة معرفة المبهم؟

ذكر أهل العلم لمعرفة المبهم عدة فوائد منها:

١) معرفة درجة الحديث في الصحة أو الضعف، إذا كان الإبهام في السند؛ فإن الراوي المبهم قد يكون مقبول الرواية أو مردودها، ولا يتبين ذلك إلا بمعرفته.

٢) تحقيق الشيء على ما هو عليه؛ فإنَّ النَّفس متشوِّقة إلى ذلك؛ ولأنَّ العلم بالشيء أولى من الجهل به.

٣) معرفة النَّاسخ والمنسوخ، إذا كان هذا المبهم في المتن، وأثبت حكماً من الأحكام التي عارضها حكم آخر؛ فإنَّه يُنظر في وقت إسلام هذا الصحابي، ووقت سماعه من النَّبي ﷺ.

٤) قد يكون في الحديث منقبة أو مذمة لذلك المبهم، فإذا عُرِف استُفِيد ذلك.

مسألة [٢]: كيف يعرف المبهم؟

ذكر أهل العلم عدَّة طرق لمعرفة المبهم، منها:

١- التصريح به في بعض الروايات .

٢- التنصيص من أهل السِّيَر، ونحوهم، إن اتفقت الطرق على الإبهام.

فائدة أخرى:

ذكر ابن عبد الهادي في "الصارم المنكي" (ص: ١٠٢) و(ص: ٢٤٦) أنَّ المبهم أسوأ حالاً من المجهول.

❖ **مثال مبهم السند:**

ما أخرجه أبو داود (١٤) فقال: حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب حدثنا وكيع عن الأعمش عن رجل عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « **أنَّ النَّبي ﷺ كان إذا أراد حاجة لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض**»، فالراوي عن ابن عمر رجل مبهم.

❖ **مثال مبهم المتن:**

ما أخرجه البخاري (٦١١٦) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رجلاً قال للنَّبي ﷺ: أوصني. قال: «**لا تغضب**»، فردد مراراً قال: «**لا تغضب**». وقد جاء تسمية هذا المبهم وأنَّه: «جارية بن قدامة». أخرجه أحمد (٢٠٣٥٧).

❊ ❊ ❊

١٣- العالي

❁ قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَكُلُّ مَـا قَلَّـتْ رِجَـالُهُ عَـلاَ .....

الشرح:

العالي: هو الحديث الذي قَلَّتْ رواة إسناده إلى النَّبي ﷺ، أو إلى إمام من الأئمة بالنسبة لسند آخر يَرِدُ به ذلك الحديث.

ففي هذا التعريف أن العلو نوعان:

١) علو مطلق: وهو القرب من رسول الله ﷺ، بأن يكون عدد رواة الإسناد من المُصنِّف إلى رسول الله ﷺ قليل.

٢) علو نسبي: وهو القرب من إمام من الأئمة، وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلى رسول الله ﷺ.

حكمه:

قد يكون صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً.

فائدة:

طلب العلو في الإسناد سنة مُتَّبَعة عمَّن سلف، وقد كان السلف يرحلون المسافات الطويلة طلباً لعلو الإسناد.

قال الخطيب في كتابه "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" (٢/ ٢٢٣): المقصود في الرحلة في الحديث أمران: أحدهما تحصيل علو الإسناد، وقِدَم السَّماع، والثاني لقاء الحُفَّاظ، والمذاكرة لهم، والاستفادة عنهم. اهـ

وأخرج الخطيب في "الجامع" (١١٧) عن أحمد **قال:** (طلب الإسناد العالي سنة عمَّن سلف، لأنَّ أصحاب عبد الله كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة فيتعلمون من عمر ويسمعون منه).

وأخرج (١١٥) عن محمد بن أسلم الطوسي قال: (قُرْبُ الإسناد، قُرْبَة إلى الله ﷻ).

وقيل لابن معين في مرض موته ما تشتهي؟ **قال:** (بيت خالي وسند عالي).

فائدة أخرى:

من فوائد علو الإسناد: أنَّه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ؛ لأنَّه كلما قَلَّت الوسائط-وهم رجال الإسناد- قَلَّ الوهم، وكلما كَثُرت الوسائط تَطَرَّق إليه الخلل والخطأ.

❖ **مثال الحديث العالي:**

ما أخرجه البخاري (١٠٩) فقال: حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بن الأكوع، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**».

وهذا الحديث أول ثلاثي في صحيح البخاري، وبهذا الإسناد في البخاري أحد عشر حديثاً إليك أرقامها (١٠٩) و (٤٩٧) و (٥٠٢) و (٥٦١) و (٢٠٠٧) و (٢٢٨٩) و (٢٩٦٠) و (٣٠٤١) و (٤٢٠٦) و (٥٤٩٧) و (٦٨٩١).

❊ ❊ ❊

١٤- النازل

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

..... وَضِـدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَـدْ نَـزَلا

الشرح:

أي: وضد العالي **النَّازل: وهو** الحديث الذي كَثُر عدد رواته بالنسبة لسند آخر يرد به ذلك الحديث.

حكمه:

قد يكون صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً.

مسألة: أيهما أفضل العالي أو النَّازل؟

الذي عليه جماهير المحدثين أنَّ العالي أفضل؛ لأنَّه أقرب إلى صحة الحديث، ومعرفة ضبط الرواة، إلا إذا كان العالي ضعيفاً والنَّازل صحيحاً فهنا يكون النَّازل أفضل، **قال عبيد بن عمرو الرَّقِّي:** (حديث بعيد الإسناد صحيح، خير من حديث قريب الإسناد سقيم. أو قال: ضعيف). اهـ

وقال ابن المبارك: (حديث بعيد الإسناد صحيح، خير من قريب الإسناد سقيم). اهـ [انظر: "تقدمة الجرح والتعديل" (١/ ٢٤...)].

وحكى ابن خلَّاد الرامَهُرْمزي: عن بعض أهل النظر أنه يُفَضِّل النزول على العلو؛ لأنَّ الإسناد كلما زاد عدده زاد الاجتهاد فيه، والبحث عن كل راوٍ من رواته، فيزداد الأجر والثواب فيه. **قال ابن الصلاح:** وهذا مذهب ضعيف، ضعيف الحجة.

قلت: وذلك لأنَّ المشقة ليست مطلوبة لذاتها، وإنَّما المقصود من الرواية هو التوصل إلى صحة الحديث.

❖ **مثال النازل:**

ما أخرجه مسلم (٦٣٦) فقال: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا حاتم هو ابن إسماعيل، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمه بن الأكوع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنَّ رسول الله ﷺ: «**كان يصلي المغرب إذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب**».

فهذا الحديث قد أخرجه البخاري (٥٦١) فقال: حدثنا المكي بن إبراهيم، حدثنا يزيد بن أبي عبيد به. فسند مسلم يعتبر نازلاً بالنِّسبة لسند البخاري.

❊ ❊ ❊

١٥- الموقوف

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا أَضَفْتَهُ إِلَى الأَصْحَابِ مِـنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ مَوْقُوفٌ زُكِـنْ

الشرح:

الموقوف: هو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل، وخلا من قرينة الرفع.

والصحابي: هو من لقي النَّبي ﷺ، مؤمناً به، ومات على الإسلام، ولو تخللت رِدَّةٌ، على الأصح[1].

ولا بد في الموقوف أن يخلو من قرينة الرفع، فإن وُجدت فيه قرينة الرفع كان مرفوعاً حكماً، وقد تقدمت بعض صور المرفوع الحكمي في الكلام على المرفوع فراجعها.

حكمه:

قد يكون صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً، بحسب إسناده.

فائدة:

قد يطلق الموقوف على ما أضيف إلى من هو دون الصحابي، كالتابعين، وأتباعهم، ولكن لا بد من تقييد، فيقال: موقوف على ابن المسيَّب، موقوف على الزهري، وأما عند الإطلاق فإنه صادق على ما أضيف إلى الصحابي.

---

[1] قاله الحافظ ابن حجر في "نزهة النظر" (ص: ١١١).

نبه على هذا جماعة من أهل العلم. [انظر: "الباعث الحثيث" (١/ ١٤٧)].

❖ **مثال الموقوف القولي:**

ما أخرجه البخاري: (١٢٧) فقال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ مُوسَى عَنْ مَعْرُوفِ ابْنِ خَرَّبُوذٍ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**حَدِّثُوا النَّاسَ، بِمَا يَعْرِفُونَ أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ، الله وَرَسُولُهُ**».

❖ **مثال الموقوف الفعلي:**

ما أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٤٤٠) **فقال:** حدثنا هشيم حدثنا منصور عن ابن سيرين: «**أنَّ أبا موسى الأشعري، ورافع بن خديج، وأنس بن مالك، كانوا يضطجعون بعد ركعتي الفجر**».

قوله: (فَهْوَ مَوْقُوفٌ زُكِنْ): أي: عُلِم عندهم وعُرف بهذا.

❊ ❊ ❊

١٦- المرسل

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمُرْسَلٌ مِنْـهُ الصَّـحَابِيُّ سَـقَطْ .....

الشرح:

هذا البيت ممَّا انتُقد على النَّاظم؛ حيث إنَّه جزم أنَّ الساقط صحابي، وليس ذلك بلازم؛ لأنَّ الساقط قد يكون غير صحابي، ويدل على هذا أنَّ أهل العلم جعلوا المرسل من قسم المردود، ولو كان الساقط صحابياً لكان مقبولاً إذ الصحابة كلهم عدول، ولذا عدَّله بعضهم **فقال:**

ومرسلٌ مَنْ فوق تابعٍ سقط .....

فعلى هذا **فالمرسل: هو** ما أضافه التَّابعي إلى النَّبي ﷺ، ممَّا سمعه من غيره.

سواء كان التابعي صغيراً أو كبيراً، وسواء كان الذي أضافه إلى النَّبي ﷺ قولاً أو فعلاً، فإنَّه يكون مرسلاً.

حكمه:

الذي عليه جماهير المحدثين أنَّه من قسم الضعيف، وذلك للجهالة بحال الساقط؛ فإنَّه قد يكون صحابياً، وقد يكون تابعياً، وإذا كان تابعياً فقد يكون ضعيفاً، وقد يكون ثقةً، ولا مانع من رواية التابعين بعضهم عن بعض، فقد وُجد ذلك، بل قد وُجد في بعض الأسانيد ستة- أو سبعة- من التابعين يروي بعضهم عن بعض، فإذا كانت هذه الاحتمالات ممكنةً، كان المرسل ضعيفاً.

وقد حكى الإمام مسلم في "مقدمة صحيحه" (ص: ٢٧)، هذا المذهب عن المحدثين عامَّة، **فقال في أثناء كلامٍ ذَكَرَهُ على وجه الإيراد:** (والمرسل من الروايات في أصل قولنا، وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة). اهـ

وقال العلائي: (وهو الذي عليه جمهور أهل الحديث أو كُلُّهم، فهو قول عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وعامة أصحابهما كابن المديني، وأبي خيثمة زهير بن حرب، ويحيى بن معين، وابن أبي شيبة، ثم أصحاب هؤلاء كالبخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن خزيمة، وهذه الطبقة، ثم مَن بعدهم كالدار قطني، والحاكم، والخطيب، والبيهقي، ومَن يطول الكلام بذكرهم، ممن صنَّف في الأحكام فَقَلَّ مَن يُدخل منهم في كتابه المراسيل، إذا كان مقصورا على إخراج الحديث المرفوع). [انظر: "جامع التحصيل" (ص: ٣٥)].

مسألة: حكم مراسيل الصحابة؟

على فرض صحة هذه التسمية: فمعنى مراسيل الصحابة: هي الأحاديث التي رواها بعض الصحابة عن رسول الله ﷺ، وإنما سمعوها من غيره، كأن يكون الصحابي صغيرا، أو متأخر الإسلام، فيسمع أحاديث من كبار الصحابة، فإذا جاء وقت الرواية رواها مباشرة عن النبي ﷺ، دون تسمية الصحابي الذي سمع منه، فحكمها حكم الموصول المسند، وهو القبول، وقد نُقِل الإجماع على هذا، والحق أنه لا إجماع في المسألة، بل قد ثبت الخلاف، إلا أن الصحيح أنها مقبولة، وهو قول جماهير أهل العلم؛ وذلك لأن الصحابة كلهم عدول، وهذا الصحابي الذي أرسل إنما سمعه من صحابي آخر، وذلك الصحابي سمعه من النَّبي ﷺ فلا يضره إذا لم يذكر.

فائدة:

المرسل باعتبار سنده ينقسم إلى قسمين:

١) مرسل صحيح الإسناد.

٢) مرسل ضعيف الإسناد. [انظر: "بيان الوهم والإيهام" (٣/ ٧)].

❖ **مثال المرسل:**

ما أخرجه أحمد (١٩٤٥٨) فقال: حدثنا مكي بن إبراهيم حدثنا ابن جريج أخبرني إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن النبي ﷺ: أنه كان إذا وجد الرجل راقداً على وجهة ليس على عَجُزِهِ شيء ركضه برجله وقال: «**هي أبغض الرقدة إلى الله** ﷻ». عمرو بن الشريد تابعي، فالحديث مرسل، وهو مرسل صحيح الإسناد.

❊ ❊ ❊

١٧- الغريب

❁ قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

..... وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

الشرح:

الغريب: هو: الحديث الذي انفرد بروايته راوٍ واحد، في أيِّ موضع من السند وقع التَفَرُّد.

وسُمِّي غريباً لانفراد راويه عن غيره، كالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه.

حكمه:

يُحكم عليه بحسب إسناده، فقد يكون صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً، إلا أن الغالب في الغرائب الضعف؛ **ولذا قال الإمام أحمد:** (لا تكتبوا هذه الغرائب فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء).

وقال الإمام مالك: (شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس).

وقال عبد الرزاق الصنعاني: (كنَّا نرى أن غريب الحديث خير، فإذا هو شر)[1].

---

[1] روى هذه الآثار السمعاني في: "أدب الإملاء" (ص: ٥٨).

فائدة:

الغريب ينقسم إلى قسمين:

١- غريب مطلق.

٢- غريب نسبي.

فائدة أخرى:

الغرابة قد تكون في السند، وقد تكون في المتن، وكلامنا هنا عن الغرابة في السند.

❖ **مثال الغريب:**

ما أخرجه مسلم (١٥٠٦) فقال: حدثنا يحيى بن يحيى التميمي حدثنا سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «**نهى النَّبي ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته**». **قال مسلم:** (النَّاس كلهم عيال على ابن دينار في هذا الحديث)، **أي:** أنَّه لم يروه إلا ابن دينار، وعنه رواه النَّاس.

❊ ❊ ❊

١٨- المنقطع

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَكُلُّ مَـا لَـمْ يَتَّصِـلْ بِحَـالِ إِسْـنادُهُ مُنْقَطِـعُ الأَوْصَـالِ

الشرح:

المنقطع: هو الذي سقط من أثناء إسناده راوٍ أو أكثر، ليس على التوالي.

فقولنا: «من أثناء إسناده» خرج به ما كان السقط من أول إسناده، أو من آخره، فالأول يسمى معلقاً، والثاني يسمى مرسلاً.

وقولنا: «ليس على التوالي» خرج به ما كان السقط لأكثر من راوٍ على التوالي، ويسمى معضلاً كما سيأتي إن شاء الله.

وتعريف الناظم للمنقطع تابع فيه ابنَ عبد البر فإنَّه قال في "التمهيد" (١/ ٢١): (المنقطع عندي كل مالا يتصل، سَوَاءً كَانَ يُعْزَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أو إلى غَيْرِهِ). اهـ، وهو خلاف المشهور، والتعريف الذي ذكرناه أشهر.

حكمه:

هو من أنواع الضعيف؛ للجهل بحال الساقط.

فائدة:

يُعرف الانقطاع بعدة أمور:

١) **التاريخ:** بأن يُنظَر في تاريخ وفاة الشيخ، وتاريخ ولادة التلميذ، وبذلك يتبين هل هو متصل أو منقطع.

٢) **النَّص من الأئمة على عدم الاتصال بين هذين الراويين**: وهذا هو المعتمد والأكثر في معرفة الانقطاع.

٣) **بِجَمْعِ الطرق**: حيث تكون بعض الطرق ذَكرت الواسطة وبعضها لم تذكرها، فيكون- في الغالب- ما لم تذكر فيه الواسطة منقطعاً، إن لم يكن للراوي فيه شيخان.

٤) **أن يرد بصيغة ظاهرة في الانقطاع**: كحُدِّثْتُ، وبلغني، ونحوهما.

فائدة أخرى:

الانقطاع قد يكون في موضع واحد وقد يكون في موضعين، كما تقدم في التعريف.

❖ **مثال المنقطع:**

ما أخرجه الترمذي (٤٩٧) فقال: حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى حدثنا سعيد بن سفيان الجحدري حدثنا شعبه عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «**من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل**». فهذا الحديث منقطع بين الحسن البصري وسمرة بن جندب، **قال الإمام النسائي في "سننه"**: لم يسمع الحسن من سمرة إلا حديث العقيقة.

* * *

١٩- المعضل

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

والْمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ .....

الشرح:

المعضل: هو: ما سقط من إسناده راويان فأكثر على التوالي، في أي موضع من الإسناد.

حكمه:

من أنواع الضعيف؛ للجهل بحال الساقط.

مسألة: أيهما أشد ضعفاً، المنقطع أم المعضل؟

قال الجوزقاني في مقدمة كتابه: "الأباطيل" (١/ ١٣٥): (المعضل أسوأ حالاً من المنقطع، والمنقطع أسوأ حالاً من المرسل، والمرسل لا تقوم به حجة) . اهـ بتصرُّف.

قال الحافظ ابن حجر في "النكت" (٢/ ٥٨٢) -معقباً على هذا الكلام-: (وإنَّما يكون المعضل أسوأ حالاً من المنقطع إذا كان الانقطاع في موضع واحد من الإسناد، وأما إذا كان في موضعين أو أكثر، فإنه يساوي المعضل في سوء الحال، والله تعالى أعلم). اهـ

❖ **مثال المعضل:**

ما أخرجه مالك في "الموطأ" (٢٠٦٤)- رواية أبي مصعب-: أنَّه بلغه أنَّ أبا هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال قال رسول الله ﷺ: «**للمملوك طعامه، وكسوته بالمعروف،**

ولا يُكلَّف من العمل إلا ما يطيق». فهذا معضل؛ لأنَّ بين مالك وأبي هريرة رجلين هما: محمد بن عجلان وأبوه، وقد وصله مالك خارج "الموطأ". ذكره الحاكم بسنده في "معرفة علوم الحديث" (ص:١٩٥).

المعلَّـق

لم يذكر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ **المعلَّقَ**، مع أنه من أنواع السقط في الإسناد، وله تعلُّقٌ بهذا الموضع، وقد رأيت أن أذكر في هذا الموضع بياناً مختصراً عنه تتميما للفائدة، على نفس الطريقة التي تقدمت في سائر الأنواع.

فأقول: المعلق هو: الحديث الذي حُذِفَ من مبدأ إسناده راوٍ فأكثر على التوالي.

سواء كان الحذف للسند كله، أو كله إلا الصحابي، أو حَذَف المصنف شيخه فقط، أو شيخه وشيخ شيخه، فكل هذه من صور المعلق.

حكمه:

من أنواع الضعيف؛ للجهل بحال الساقط.

فائدة: قال السيوطي في "تدريب الراوي" (١/ ٢٥٠): وبينه -أي المعلق- وبين المعضل عموم وخصوص من وجه، فيجامعه في حذف اثنين فصاعداً -أي من أول السند-، ويفارقه في حذف واحد، وفي اختصاصه بأول السند[1].

---

[1] وقد نبه على هذا أيضاً الحافظ ابن حجر في: "نزهة النظر" (ص: ١٦٣).

❖ **مثال المعلق:**

ما في "صحيح البخاري" (٣٣٣٦) قال الليث عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت سمعت النبي ﷺ يقول: «**الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف**».

فالليث وهو: ابن سعد ليس شيخاً للبخاري، بل هو شيخ لشيوخه، فالبخاري حذف من هذا الإسناد شيخه، فهو معلق، وقد وصله في "الأدب المفرد" (٩٠٠) بإسناد صحيح.

❊ ❊ ❊

٢٠- المدلس

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

..... وَمَـــا أَتَى مُدَلَّســـاً نَـــوعانِ
الأَوَّلُ: الإِسْـــقَاطُ لِلشَّـــيخِ وَأَنْ ينقـل عمـن فوقـه بعـن وأن
والثَّانِ: لاَ يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ أَوْصَـافَهُ بِمَـا بِـهِ لاَ يَنْعَـرِفْ

الشرح:

التَّدليس مشتق من الدَّلَسَ، وهو في اللغة يدل على سَتر وظلمة، وعلى اختلاط الظلام، وسُمِّي به هذا النوع من الحديث؛ لاشتراكهما في الخفاء، فإن الظلمة تُغَطِّي الأشياء وتخفيها، وكذلك الذي يُدَلِّس في الحديث، فإنه يُغَطِّي العيب الواقع فيه ويخفيه.

فالحديث المدلَّس: هو الحديث الذي أُخْفِيَ عيب في إسناده؛ ليكون ظاهره سالماً من ذلك العيب.

والتدليس نوعان- كما ذكر الناظم-:

الأول: تدليس الإسناد:

وهو رواية الراوي عمن سمع منه في الجملة، ما لم يسمعه منه، موهماً أنه سمعه منه، بصيغة لا تقتضي السماع، كعن، وقال، وذَكر، وأن.

فتبين من هذا التعريف أنَّ التدليس إنَّما يكون فيما إذا كان الراوي قد سمع من شيخه في الجملة، ثمَّ يروي عنه أحاديث لم يسمعها منه، بصيغة موهمة للسماع[1].

الثاني: تدليس شيوخ:

وهو أن يروي الراوي عن شيخ سمع منه، فيسميه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به؛ كي لا يُعرف ولا يُهتدى إليه.

وقد كان الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مولعاً بهذا النوع من التدليس في مصنفاته، وأُنكر عليه لما يتضمنه من مفاسد. [انظر: "مقدمة ابن الصلاح" (ص: ١٦٢)].

فائدة:

أَلْحَق بعضهم بتدليس الشيوخ، تدليس البلدان، كما إذا قال المصري: حدثني فلان بالأندلس، وأراد موضعاً بالقَرَافة، ونحو ذلك.

مسألة [١]: ما هو الحامل للمدلسين على التدليس؟

ذكر أهل العلم أموراً **منها:**

---

[1] وهناك صور أخرى، فيها خلاف بين العلماء، هل هي من التدليس أو لا، منها:

١- رواية الراوي عمن عاصره ولم يثبت لقاؤه له. **فمن العلماء**- كابن الصلاح والعراقي وغيرهما- من قال: إنَّ هذا أيضاً تدليس، وانتقده الحافظ ابن حجر، **وقال:** ليس هذا من التدليس، وإنما يسمى مرسلاً خفياً، وقد سبقه إلى التفريق بينهما الإمام البزار، وابن القطان الفاسي.

٢- رواية الراوي عمن لم يدركه، فحكى ابن عبد البر عن قوم أنَّه تدليس، وأنكر هو أن يكون تدليساً، وإنَّما هو انقطاع ظاهر. انظر: "التمهيد" لابن عبد البر (١/ ١٥)، "شرح الزرقاني على البيقونية"، "النكت" لابن حجر (٢/ ٦١٥).

١) أن يكون الذي دلَّسه ثقةً عنده، ضعيفاً عند غيره، فيخشى إذا صرَّح به أن يُرَد حديثه.

٢) أن يكون الذي دلَّسه أصغر منه سناً، أو أدنى منه قَدْراً، فيستحي أن يُسمِّيَه لكونه يراه نقصاً، وهذا من الظن الخاطئ.

٣) أن يكون الذي دلَّسه ضعيفاً عنده وعند غيره فيريد ستر أمره.

٤) اختبار الطلبة، ومعرفة فهمهم.

٥) إرادة التَّكَثُّر من الشيوخ، أو التَّكَثُّر من الرحلات المختلفة إلى البلدان.

٦) أن يكون محباً لشيخه، ومجلًّا له، فإذا رأى شيخه روى عن ضعيف أسقط ذلك الضعيف الذي روى عنه شيخه، ظناً منه أن هذا إكرام لشيخه، كما كان يفعل الوليد بن مسلم في حديث الأوزاعي، وغير ذلك من الأمور الحاملة على التدليس. راجع لبعض هذه الأمور: "السير الحثيث" للعلامة الوادعي (ص:١٢٠-١٢٢).

مسألة [٢]: كيف يُعرَف التدليس؟

يعرف التدليس بأمور منها:

١) التصريح من المدلِّس في موضع آخر.

٢) التنصيص من الحفاظ.

حكم التدليس:

إن كان التدليس لأجل إخفاء راوٍ ضعيف، حتى لا يتضح أمره فَتُرَدّ روايته، فهذا حرام لِتَضَمُّنِهِ الخيانة والغش. [انظر: "شرح الزرقاني على البيقونية"].

وإن كان في غيره فهو مكروه جداً، **قال الزرقاني**: (ذَمَّ التدليس بقسميه أكثر العلماء، وهو مكروه جداً، وممن بالغ في ذمه شعبة بن الحجاج، فروى الشافعي أنَّه **قال**: التدليس أخو الكذب، **وقال**: لأن أزني أَحَبُّ إليَّ من أن أدلس). اهـ المراد.

وقال وكيع: لا يجوز التدليس في الثوب، فكيف في الحديث.

حكم حديث المدلِّس:

تقدم في المعنعَن أنَّه لا يقبل حديثه حتى يصرِّح بالسَّماع، أو التَّحديث، أو الإخبار، ونحوها، **قال الزرقاني**: ومذهب أكثر المحدثين، والفقهاء، والأصوليين، وهو قول الشافعي، ويحيى بن معين، وابن المديني، وصححه الخطيب، وابن الصلاح، التفصيل: فإن صرَّح الثقة بالاتصال: كسمعتُ، وحدثنا، وأخبرنا، قُبِلَ، وإن أتى بلفظ محتمل؛ فحكمه حكم المرسل ...

فائدة أخرى:

يثبت التدليس ولو بمرة واحدة تقع من الراوي، **قال الشافعي**: (ومن عرفناه دلَّس مرَّةً فقد أبان لنا عورته في روايته، وليست تلك العورة بالكذب فنَرُدُّ بها حديثه، ولا النصيحة في الصدق فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق، فقلنا: لا نقبل من مدلس حديثاً حتى يقول فيه: حدثني أو سمعت)[1].

تنبيه: البيت الأول من كلام الناظم في تدليس الإسناد، والبيت الثاني في تدليس الشيوخ.

قوله: (**بعن**، **وأن**): **أي**: ونحوهما ممَّا ليس صريحاً في الاتصال؛ لأنَّه لو جاء بلفظ صريح وليس كذلك صار كذباً.

* * *

[1] انتهى من: «الرسالة» للشافعي فقرة رقم (١٠٣٣-١٠٣٥).

٢١- الشاذ

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا يُخَالِفْ ثِقَـةٌ فِيـهِ المَـلأْ فالشاذُّ .....

الشرح:

أي: والحديث الذي يخالف ثقةٌ فيه الملأَ من النَّاس، **أي**: ثقاتهم؛ لأنَّ الملأ هم أشراف النَّاس ورؤساؤهم، فما كان كذلك فهو الحديث الشاذ.

والشذوذ في اللغة: هو الانفراد والمخالفة.

والشاذ في الاصطلاح قسمان:

الأول: مخالفة المقبول لمن هو أولى منه صفة أو عدداً.

فقولنا: (**المقبول**) شامل لأهل العدالة والضبط، سواء كانوا ممَّن تمَّ ضبطهم أو خفَّ، فإذا خالف المقبول من هو أولى منه صفةً، بأن كان أحفظ منه وأشد ضبطاً، أو خالف من هو أولى منه عدداً، بأن يخالف جمعاً من الرواة الذين هم مثله في الضبط، أو أولى منه، فهذا يكون شاذاً.

الثاني: تَفَرُّدُ من لا يحتمل حالُهُ قبولَ تَفَرُّدِهِ، وقد جعل ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ التفرد أنواعاً:

١) أن يكون المتفرد عدلاً حافظاً موثوقاً بإتقانِهِ وضبطِهِ، ففرده صحيح.

٢) أن يكون المتفرد قريباً من درجَةِ الحافظِ الضابطِ المقبولِ، ففرده حسن.

٣) أن يكون المتفرد بعيداً عن درجة الحفظ، والضبط، ففرده من قبيل الشاذ والمنكر، لأن حاله لا يحتمل قبول ما تفرد به.

قال السخاوي: (وهو تفصيل حسن)[1].

حكمه: الشاذ من أنواع الضعيف؛ لأنَّه خطأٌ من الراوي.

فائدة: ما يقابل الشاذ يسمى عند أهل العلم المحفوظ، فإذا رأيت من أهل العلم من يقول: والمحفوظ في هذا الحديث كذا، فمراده أنَّ ما سوى ذلك شاذ، والله أعلم.

❖ **مثال الشاذ:**

ما أخرجه ابن خزيمة (٧١٤) فقال: أخبرنا محمد بن يحيى أخبرنا معاوية بن عمرو حدثنا زائدة أخبرنا عاصم بن كليب الجرمي أخبرني أبي أن وائل بن حجر أخبره قال: قلت: لأنظرنَّ إلى صلاة رسول الله ﷺ كيف يصلي ... فذكر الحديث وفيه: «**وحَلَّق حَلْقَة، ثمَّ رفع إصبعه، فرأيته يحرِّكها يدعو بها**». **قال أبو بكر ابن خزيمة**: (ليس في شيء من الأخبار «**يحركها**» إلا في هذا الخبر). اهـ

قلت: فزيادة «**يحركها**»، زادها زائدة بن قدامة وهو ثقة ثَبْتٌ من رجال الجماعة، إلا أنَّه قد خالفه من هو أولى منه صفة وعدداً، فقد روى الحديث بدون هذه الزيادة أربعة عشر راوياً، منهم: السفيانان وشعبة، فهي زيادة شاذة، والله أعلم.

❊ ❊ ❊

---

[1] انظر: "مقدمة ابن الصلاح" (ص: ١٦٧-١٦٨).

٢٢- المقلوب

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

.... والمقْلُـوبُ قِسْـمَانِ تَـلا
إبْـدَالُ رَاوٍ مَـا بِـرَاوٍ قِسْـمُ وَقَلْـبُ إسـنَادٍ لمَـتْنٍ قِسْـمُ

الشرح:

المقلوب: هو: الحديث الذي أَبدل فيه راويه شيئاً بآخر في السند، أو المتن، سهواً، أو عمداً.

والمقلوب له صور كثيرة في الإسناد والمتن.

فمن صور القلب في الإسناد:

١) **قلب اسم الراوي**، كأن يكون اسمه كعب بن مُرَّة، فيقول: مُرَّة بن كعب.

٢) **قلب الشيخ تلميذاً، والتلميذ شيخاً**: كأن يكون الحديث عن مالك عن نافع، فيقول: عن نافع عن مالك.

٣) **أن يكون الحديث مشهوراً من طريق بعض الرواة، فيقلبه بعض الكذابين الوضاعين، فيجعله عن رجل آخر**: وفاعل هذا يسمى سارقًا عند المحدثين مثل ما رواه مسلم (٢١٦٧) من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**لا تبدؤوا اليهود ولا النصارى بالسلام ...**».

قَلَبَهُ حماد بن عمرو النصيبي- وهو من الوضاعين- فرواه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة.

قال العقيلي في "الضعفاء" (١/ ٣٠٨): ولا يُحفظ هذا من حديث الأعمش، إنما هو حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومن صور القلب في المتن:

١) **إبدال لفظ بلفظ آخر**: مثل ما رواه مسلم (١٠٣١) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «**سبعة يظلهم الله في ظله...**». الحديث، وفيه: «**ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفقه شماله**»، والصواب: «**حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه**». كذا رواه البخاري (٦٦٠) وغيره من الأئمة، ونبه على هذا جماعة من أهل العلم: كالبيهقي، والنَّووي، وغيرهم.

٢) **إبدال سند حديث لمتن حديث آخر والعكس**. كما فعل محدثو بغداد مع البخاري.

حكمه:

المقلوب من أنواع الضعيف؛ لأنَّه خطأٌ.

مسألة [١]: حكم القلب؟

لا يجوز تعمد القلب، إلا إذا كان للامتحان فقد فعله السلف، ولكن بشرط أن يُبَيَّنَ ما حصل من القلب في نفس المجلس، ولا يُستمَر عليه؛ حتى لا يتلبس على من لا يعرف حقيقة الحال.

فائدة:

من أسباب القلب:

١) **رغبة الراوي في الإغراب**. لأنَّه إذا عُلم أن هذا الشخص يروي ما ليس عند غيره، أقبل المحدثون على التَّحمل عنه.

٢) **قصد الامتحان لبعض الرواة**.

٣) **خطأ الراوي وغلطه**.

مسألة [٢]: كيف يُعرف المقلوب؟

يعرف بأمور منها:

١) **جمع الطرق**. فَيَرِدُ في بعضها على الصواب.

٢) **النص على ذلك**: من بعض الأئمة.

❊ ❊ ❊

٢٣- الفرد

❁ قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

والفَــردُ مَــا قَيدْتَــهُ بِثِقَــةِ أَوْ جَمْعٍ أَوْ قَصْــرٍ عَلَى روايـةِ

الشرح:

الفرد في اللغة: ما كان وحده.

وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي تفرَّد به راويه بأي وجه من وجوه التفرد.

وهو قسمان:

١) **فرد مطلق:** وهو الحديث الذي ينفرد به راوٍ واحد عن كل أحد، ولو في طبقة واحدة.

بمعنى أنه يقع في بعض طبقاته راوٍ واحد لا يشاركه في تلك الطبقة أحد، لا من الثقات، ولا من غيرهم، حتى ولو تعدد الرواة في طبقة، أو طبقات أخرى؛ لأن العبرة في هذا الفن بالأقل غالبًا.

٢) **فرد نسبي:** وهو ما يقع فيه التفرد بالنسبة إلى جهة خاصة، أيًّا كانت تلك الجهة، وهو أنواع، نذكر منها ما أشار إليه الناظم:

١- **المقيد برواية الثقة:** كقولهم لم يروه ثقة إلا فلان. وإليه أشار الناظم **بقوله:** (ما قيدته بثقة).

٢- **المقيد بأهل بلد معين:** كمكة، والمدينة، والبصرة، واليمن، ونحوها، **كقولهم:** هذا الحديث تفرد به أهل مكة، أو أهل المدينة... وإليه أشار الناظم **بقوله:** «أو جمعٍ». ولو قال: «أو مصرٍ»، لكان أحسن؛ لأنَّهم يقولون: تفرد به أهل

بلد كذا، ويريدون الجمع، وقد يطلقونه ويريدون واحداً من أهل ذلك البلد، فلو قال: «أو مصرٍ» لكان شاملاً للجمع، وللواحد. [انظر "شرح الزرقاني"].

٣- المقيد برواية راوٍ معين عن راوٍ معين: كقولهم: لم يروه عن فلان إلا فلان، وإليه أشار الناظم **بقوله:** «أو قصرٍ على رواية». فالمراد قصر رواية راوٍ معين عن راوٍ معين، ولا يمنع أن يكون رواه عن غير ذلك الراوي رواة كثير، لكن عن فلان لم يروه إلا فلان.

حكمه:

يحكم عليه بحسب إسناده، فقد يكون صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً.

فائدة:

فرَّق الحافظ ابن حجر رحمه الله بين الفرد والغريب بما حاصله: أنَّ الفرد أكثر ما يُطلق على الفرد المطلق، والغريب على الفرد النِّسبي، فإذا قالوا: هذا حديث فرد، كان مرادهم في الغالب فردا مطلقا، وإذا قالوا: هذا حديث غريب كان مرادهم في الغالب فردا نسبياً، وهذا مِن حيثُ إطلاقِ الاسمِ عليهما. وأَمَّا مِنْ حيثُ استِعْمالِهِم الفِعْلَ الْمُشْتَقَّ؛ فلا يُفَرِّقونَ، فَيقولونَ في الْمُطْلَقِ والنِّسْبيِّ: تَفَرَّدَ بِهِ فُلانٌ، أَوْ أَغْرَبَ بِهِ فُلانٌ. [انظر: "نزهة النظر" (ص: ١٠٧-١٠٨)].

مثاله:

ما تقدم في الصحيح، أو الغريب، فإنَّ كلاً منهما فرد.

* * *

٢٤- المعل

❁ قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا بِعِلَّـةٍ غُمُـوضٍ أَوْ خَفَـا مُعَلَّـلٌ عِنْـدَهُمُ قَـدْ عُرِفَـا

الشرح:

الْـمُعَل: ويقال **المعلول**، ويقال: **المعلَّل**: هو: الحديث الذي اطُّلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أنَّ الظاهر السلامة منها. هكذا عرَّفه ابن الصلاح.

والعلة: هي سبب غامض خفي، يقدح في صحة الحديث، مع أنَّ الظاهر السلامة منها.

فتبين من هذا أنَّ الأصل في إطلاق المعل والعلة هو ما كانت علته خفية قادحة، وقد يُطلق على ما كانت العلة فيه ظاهرة، أو غير قادحة، وقد وُجِد هذا في كلامهم، إلا أنه قليل، والأصل في اصطلاح المحدثين هو ما تقدم[1].

وهذا النوع من أغمض علوم الحديث، وأشدها خفاءً، ولذا لم يتكلم فيه إلا الجهابذة من أهل الحديث، **حتى قال بعضهم**: معرفتنا بهذا كهانة عند الجُهَّال.

---

[1] انظر: "مقدمة ابن الصلاح" (ص: ١٩٠ - ١٩١).

قال ابن الصلاح: (اعلم أن معرفة علل الحديث من أَجَلِّ علوم الحديث، وأدقِّها، وأشرفها، وإنما يَضْطَلِعُ بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب ...).

حتى إنَّ ابن الجزري سمى علماء العلل: (أطباء السنة)، حيث **قال في منظومته**: الهداية في علم الرواية:

ثمَّ المعللُ الذي بعلَّةِ ... تخفى ويدريها أطبَّا السنةِ

حكمه:

المعل من أنواع الضعيف؛ لأن العلة -كما تقدم- تطلق في الاصطلاح على ما كان سبباً قادحاً.

فائدة:

العلة تقع في الإسناد- وهو الأكثر- وتقع في المتن.

مسألة: كيف يعرف الحديث المعل؟

يعرف بأمور، منها:

١) **تفرُّد الراوي.**

٢) **مخالفة الراوي لمن هو أولى منه.**

ويعرف هذان الأمران بجمع طرق الحديث، والنَّظر في اختلاف الرواة، مع الملكة القوية في الأسانيد والمتون.

❖ **مثاله:**

ما أخرجه أبو داود (٤٨٢٦) فقال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبَانُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مِجْلَزٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ لَعَنَ مَنْ جَلَسَ وَسْطَ الحَلْقَةِ**».

فهذا الحديث معل، وبيان ذلك ما ذكره الإمام الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: "أحاديث معلة ظاهرها الصحة" حديث رقم (١١٦) **فقال:** "فأنت إذا نظرت إلى هذا السند قلتَ: هو صحيح على شرط الشيخين، ولكن في "تهذيب التهذيب" في ترجمة أبي مجلز لاحق بن حميد: وأرسل عن عمر، وحذيفة، وفيه قال الدوري عن ابن معين: لم يسمع من حذيفة، وفي "جامع التحصيل" في ترجمة لاحق بن حميد **قال شعبة:** لم يدرك حذيفة" اهـ فتبين بهذا أنَّ الحديث فيه علة خفية، وهي الانقطاع بين أبي مجلز وحذيفة.

❊ ❊ ❊

٢٥- المضطرب

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وذُو اخْتِلافِ سَنَدٍ أَوْ مَتْنِ ... مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهَيْلِ الْفَنِّ

الشرح:

المضطرب في اللغة: مأخوذ من الاضطراب، الذي يدل على اختلال الأمر، وفساد نظامه، وعدم انضباطه.

وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي يُروَى على أوجه مختلفة، متساوية في القوة، من قِبَل راوٍ واحد أو أكثر، بحيث لا يمكن الجمع بينها ولا الترجيح.

فتبين من هذا أنَّ المضطرب لا بدَّ فيه من شروط:

١) **وجود الاختلاف.**

٢) **تساوي أوجه الاختلاف في القوة، بحيث لا يمكن ترجيح بعضها على بعض.**

٣) **عدم إمكان الجمع بينها.**

فائدة:

ينقسم المضطرب إلى قسمين:

١- مضطرب السند- وهو الأكثر-: كالاختلاف في الوصل والإرسال، أو في إثبات راوٍ وإسقاطه، أو غير ذلك.

٢- **مضطرب المتن- وهو قليل-.**

وممكن أن يكون الاضطراب في السند والمتن معاً في حديث واحد.

حكمه:

المضطرب من أنواع الضعيف؛ لأن الاضطراب فيه يُشعر بعدم ضبط راويه.

مسألة: بماذا يحصل الترجيح عند الاختلاف؟

يحصل بأمور، **منها:**

١) كون بعضهم أحفظ من بعض.

٢) فإن تساووا في الحفظ فبأكثرية الرواة لبعض الأوجه المختلف فيها.

٣) كون بعضهم من أثبت الناس في ذلك الراوي الذي اختلف عليه، إما لطول صحبة وملازمة، وإما لقرابة، ونحوها.

❖ **مثاله:**

ما أخرجه البزار في "مسنده" (١/ ١٦٩) رقم (٩٢) من طريق زَائِدَة بْن أَبِي الرُّقَادِ- وهو منكر الحديث-، عَنْ زِيَادٍ النُّمَيْرِيِّ- وهو ضعيف-، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ الله: قَدْ شِبْتَ قَالَ: «**شَيَّبَتْنِي هُودٌ وَأَخَوَاتُهَا**».

فهَذَا الْحَدِيثُ قد حكم عليه غير واحد من الأئمة بالاضطراب، قال البزار بعد أن ذكر بعض طرقه: وَالْأَخْبَارُ مُضْطَرِبَةٌ أَسَانِيدُهَا، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، وَأَكْثَرُهَا: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَصَارَتْ عَنِ النَّاقِلِينَ لَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ إِذْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ هُوَ الْمُخَاطَبُ.

وقال الدارقطني: هذا مضطرب؛ فإنَّه لم يُرْوَ إلا من طريق أبي إسحاق، وقد اختُلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه، فمنهم من رواه مرسلاً، ومنهم من رواه موصولاً، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد،

ومنهم من جعله من مسند عائشة، وغير ذلك ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر. [نقله السيوطي في "تدريب الراوي" (١/ ٤٠٩)].

قلت: وللدار قطني كلام طويل في بيان طرق هذا الحديث، والاختلاف الحاصل فيه، انظره في: "العلل" (١/ ١٩٣-٢١١) رقم (١٧).

تنبيه:

قوله: «**هود وأخواتها**». جاء في الحديث أنَّها: «الواقعة، والمرسلات، وعم يتساءلون» وفي بعض الطرق ذكر: «الحاقة».

❊ ❊ ❊

٢٦- المدرج

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

والمُدْرَجَاتُ فِي الحديثِ مَا أَتَتْ ... مِنْ بَعْض أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

الشرح:

المدرج: هو: الحديث الذي أَدْخَل فيه راويه زيادةً ليس منه في سنده، أو متنه، من غير فصل.

والمدرج قسمان:

١) **مدرج الإسناد**: وهو أنواع، تُراجع من المطولات، تركناها عمداً؛ رغبة في عدم التطويل.

٢) **مدرج المتن**: وهو ثلاثة أنواع:

١- **في أول المتن- وهو نادر جداً-**: كحديث: «**أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار**». **فقوله: «أسبغوا الوضوء»**، ليست من كلام النَّبي ﷺ، وإنَّما هي من قول أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

٢- **في أثناء المتن- وهو قليل-: كحديث** عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «**كان النبي ﷺ يخلو بغار حراء يتحنث فيه- والتَّحَنُّث التَّعبُّد- الليالي ذوات العدد**». **فقوله: «والتحنث التعبد»**، من كلام الزهري.

٣- في آخر المتن- وهو الأكثر-: كحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النَّبي ﷺ قال: «**للعبد المملوك المصلح أجران، والذي نفسي بيده، لولا الجهاد في سبيل الله، وبرُّ أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك**».

فقوله: «**والذي نفسي بيده، لولا الجهاد في سبيل الله، وبرُّ أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك**». من قول أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فائدة:

من أسباب الإدراج في الحديث:

١) **تفسير لفظ غريب في الحديث.**

٢) **استنباط حكم شرعي فهمهُ الراوي** فيذكره قبل أن يتم الحديث.

٣) **تعمُّد ذلك من بعض الكذابين:** كحديث: «**لا سَبَقَ إلا في نصل، أو خُفٍّ، أو حافرٍ، أو جناح**». **فقوله:** «**أو جناح**»، زيادة من بعض الكذابين، وهو غياث بن إبراهيم النَّخعي الكوفي، زادها مجاملةً للخليفة حين دخل عليه وهو يلعب بالحمام.

مسألة [١]: كيف يُعرف الإدراج؟

يعرف بأمور منها:

١) وُرُوْدُ رواية مُبَيِّنة للقَدْر المدرَج، ممَّا أُدرج فيه.

٢) التنصيص على ذلك من الراوي.

٣) التنصيص على ذلك من بعض الأئمة المطَّلعين.

٤) أن تتضمن هذه الزيادة أمراً يستحيل نسبته إلى النَّبي ﷺ.

حكمه:

لا شك أنَّ اللفظ المدرج ليس من الحديث، وإنَّما هو من بعض الرواة، فلا ينبني عليه أيُّ حكم.

مسألة [٢]: ما حكم الإدراج؟

قال السيوطي في "تدريب الراوي" (١/ ٣٢٢): (والإدراج بأقسامه حرام بإجماع أهل الحديث والفقه، وعبارةُ ابن السمعاني وغيره: من تَعَمَّد الإدراج فهو ساقط العدالة، وممن يُحرِّف الكلم عن مواضعه، وهو ملحق بالكذابين، وعندي أن ما أُدرج لتفسير غريب لا يُمنَع؛ ولذلك فعله الزهري وغير واحد من الأئمة). اهـ

❊ ❊ ❊

٢٧- المُدبَّج وروايةُ الأقران

❁ قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ومَا رَوى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِهْ مُدَبَّجٌ فَأَعْرِفْهُ حَقًّا وانْتَخِهْ

الشرح:

المدبج: هو: أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر.

والقرينان: هما الراويان المتقاربان في السن، والأخذ عن الشيوخ، وقد يُكتفَى بالتساوي في الأخذ عن الشيوخ، وإن تفاوتا في السن.

وسُمِّي مدبجاً: من ديباجتي الوجه، وهما: الخدان؛ لكونهما متقابلين متساويين، وكذلك الراويان، فكل واحد منهما يساوي الآخر، كما يتساوى الخدان، وقيل: سُمي بذلك: لحسنه، فإنَّ التدبيج في اللغة بمعنى التزيين.

فائدة:

ذكروا أنَّ أول من سمَّاه بهذا الاسم هو: الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال الحافظ العراقي في "التقييد والإيضاح" ص(٣١٦): والحاكم نقل هذه التسمية عن بعض شيوخه من غير أن يسميه والمراد به الدارقطني فإنه أحد شيوخه وهو أول من سمَّاه بذلك فيما أعلم وصنف فيه كتابا حافلا سمَّاه: "المدبج" في مجلد.

❖ **مثال المدبج:**

في الصحابة: رواية عائشة عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، والعكس.

في التابعين: رواية الزهري عن عمر بن عبد العزيز، والعكس.

في أتباع التابعين: رواية مالك عن الأوزاعي، والعكس.

فائدة أخرى:

إذا روى أحد القرينين عن الآخر، ولم يروِ الآخر عنه، فلا يسمى مدبجاً.

كرواية زائدة بن قدامة عن زهير بن معاوية، فهما قرينان ولا يُعلم لزهير رواية عن زائدة، كما ذكر الحاكم.

فتبين من هذا أن رواية الأقران منها ما هو مدبج، ومنها ما ليس كذلك.

مسألة: ما هي الفائدة من معرفة المدبج؟

ذكر السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أموراً منها:

١) الأمن من ظن الزيادة في الإسناد.

٢) الأمن من ظن أنه حصل إبدال «و» بـ«عن» إن كان بالعنعنة.

٣) التواضع في العلم، حيث أن القرين يروي عن قرينه.

٤) الحرص على إضافة الشيء إلى راويه، وعزو العلم إلى أهله[1].

❁ **قوله: (مُدَبَّجٌ فَأَعْرِفْهُ حَقًّا وانْتَخِهْ): أي:** اعرفه وافتخر بمعرفته، إذ الانتخاء معناه الافتخار.

❊ ❊ ❊

[1] انظر: «فتح المغيث» (٤/ ١٦٨و١٧٢).

٢٨- المتفق والمفترق

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

مُتفِـقٌ لَفْظـاً وَخَطـاً مُتَّفِـقْ وضِـدُّهُ فِيمـا ذَكَرْنَـا المُفْـتَرِقْ

الشرح:

هذا البيت في بيان النوع الثامن والعشرين وهو: «المتفق والمفترق». وهو نوع واحد كما سيأتي بيانه، لا كما يُشْعِرُهُ كلام الناظم أنهما نوعان حيث قال: «وضده».

وقال بعض الشُّراح: إنَّ ضده هنا بمعنى مثله، وهذا خطأ يؤدي إلى اختلال المعنى؛ إذ سيكون المعنى: أن المتفق هو ما اتفق في اللفظ والخط، وكذلك المفترق هو ما اتفق في اللفظ والخط، **أي:** حال كون كل لفظ منهما على انفراد، وليس بصواب؛ لأن هذين اللفظين يطلقان مجموعين على نوع واحد فهو متفق من وجه ومفترق من وجه آخر، كما سيأتي بيانه إن شاء الله، والله أعلم.

فعلى هذا **فالمتفق المفترق: هو:** ما اتفق لفظه وخَطُّه، وافترقت مسمياته.

أو يقال: هو أن تتفق أسماء الرواة، وأسماء آبائهم، خطاً ولفظاً، وتختلف أشخاصهم.

مسألة: ما الفائدة من معرفة هذا النوع؟

الفائدة من ذلك: الأمن من ظَنِّ المتعدد واحداً، وربما يكون أحدهم ثقة والآخر ضعيفاً، فيُضَعَّف ما هو صحيح أو العكس.

ولأهميته أَلَّف فيه أهل العلم كتباً مستقلة **منها:** "المتفق والمفترق". للخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

أقسامه:

هذا النوع من أنواع علوم الحديث تندرج تحته صور كثيرة منها:

١) **من اتفقت أسماؤهم، وأسماء آبائهم**: كالخليل بن أحمد، ستةُ رواة كلهم يسمى بهذا الاسم.

٢) **من اتفقت أسماؤهم، وأسماء آبائهم، وأسماء أجدادهم**: كأحمد بن جعفر بن حمدان، أربعة رواة متعاصرين.

٣) **من اتفقت كُناهم، وأنسابهم**: كأبي عمران الجوني، رجلان.

٤) **من اتفقت أسماؤهم، وأسماء آبائهم، وأنسابهم**: كمحمد بن عبد الله الأنصاري، اثنان متقاربان في الطبقة.

٥) **من اتفقت كناهم، وأسماء آبائهم**: كأبي بكر بن عيَّاش ثلاثة.

٦) **من اتفقت أسماؤهم، وكنى آبائهم- عكس الذي قبله-**: كصالح بن أبي صالح، أربعة.

❊ ❊ ❊

٢٩- المؤتلف والمختلف

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ وَضِدُّهُ مُخْتَلِفُ فَاخْشَ الْغَلَطْ

الشرح:

وهنا يقال: كما قيل في النوع الذي قبله، أنَّ كلام الناظم يوهم أنَّهما نوعان، حيث قال: «وضده»، وإنَّما هو نوع واحد يسمى: «بالمؤتلف والمختلف». يعني أن يُوجد اسمان، أو أكثر، بينهما ائتلاف من وجه، واختلاف من وجه آخر، كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

فالمؤتلف والمختلف: هو: أن تتفق الأسماء خطاً، وتختلف نطقاً.

وهذا الاختلاف قد يكون بالشَّكل، مثل: سلَام وسلَّام، ومِسْوَر ومُسَوَّر.

وقد يكون بالنقط، مثل: البزَّاز والبزَّار، وعبَّاس وعيَّاش.

وقد يكون بالأمرين معاً، مثل: حِبَّان وحَيَّان، وبِشْر وبُسْر.

مسألة: ما فائدة معرفة هذا النوع؟

الفائدة من ذلك: الصيانة من الوقوع في تصحيف أسماء الرواة.

قال الحافظ ابن حجر في "النزهة": (ومعرفته من مهمات هذا الفن، حتى قال عليُّ ابن المديني: أشد التصحيف ما يقع في الأسماء).

وقال ابن الصلاح: هذا فنٌ جليل، من لم يعرفه من المحدثين كثُر عِثَارُهُ، ولم يعدم مُـخَجِّلاً.

ولأهميته أَلَّف فيه أهل العلم كتباً مستقلة، كـ "المؤتلف والمختلف" لعبد الغني بن سعيد، و "الإكمال" لابن ماكولا.

❊ ❊ ❊

٣٠- المنكر

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالمنكَـرُ الْفَـرْدُ بِـهِ رَاوٍ غَـدَا تَعْدِيلُـهُ لاَ يُحمِـلُ التَّفَـرُّدَا

الشرح:

المنكر في اللغة: ضد المعروف، والنكارة تدل على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب.

وفي الاصطلاح ينقسم إلى قسمين:

١) ما رواه الضعيف مخالفاً للمقبول.

٢) ما انفرد به راوٍ ليس فيه من الثقة والإتقان ما يُحْتَمَل معه تفرده، وعلى هذا القسم يتنزل كلام الناظم.

حكمه:

من أنواع الضعيف، الشديد الضعف.

فائدة:

الفرق بن الشاذ والمنكر:

الشاذ: مخالفة المقبول لمن هو أولى منه.

والمنكر: مخالفة الضعيف للمقبول.

فالمخالفة في الشاذ صادرة عن مقبول، وأما المخالفة في المنكر فإنها صادرة عن ضعيف.

فائدة أخرى:

ما يقابل المنكر يسمى المعروف، فإذا رأيتهم يقولون: والمعروف في هذا الحديث كذا وكذا، فإنهم يعنون أن ما خالفه فهو منكر، والله أعلم.

فائدة ثالثة:

قد يطلق أئمة الحديث النكارة على أحاديث ينفرد بها ثقات، كما أطلق أحمد ابن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أحاديث تفرَّد بها ثقات أنها منكرة.

وقد يطلق بعضهم منكر على الحديث الموضوع، ويريد بذلك نكارة المتن، مع سقوط الإسناد، وهذا يقع كثيراً في مثل الكامل لا بن عدي، والميزان للذهبي، وغيرهما.

مثاله:

❖ **مثال القسم الأول:**

ما أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٢٦٩٢): من طريق حبيب ابن حبيب -أخو حمزة الزَّيَّات- عن أبي إسحاق عن العَيْزَار بن حُرَيْث عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال قال رسول الله ﷺ: «**من أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحجَّ البيت، وصام رمضان، وقرى الضيف، دخل الجنة**».

قال أبو زُرعة الرازي : كما في "علل ابن أبي حاتم" (٢٠٤٣): هذا حديث منكر؛ إنَّما هو عن ابن عباس موقوف.

وقال الحافظ ابن حجر في "النزهة": (قال أبو حاتم: وهو منكر؛ لأنَّ غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً وهو المعروف). اهـ

قلتُ: وممن رواه عن أبي إسحاق موقوفاً معمرُ بنُ راشد البصري وهو ثقة إمام، أخرجه عبد الرزاق في "المصنَّف" (٢٠٥٢٩)، فحبيبٌ خالف معمراً وغيرَه، وحبيب قال فيه أبو زرعة: واهي الحديث، فتبين من هذا أنَّ حبيباً ضعيف، وقد خالف مقبولاً، وهو معمر وغيره، فحديث حبيب منكر، والله أعلم.

❖ **ومثال القسم الثاني:**

ما أخرجه النَّسائي في "السنن الكبرى" (٦٧٢٤)، وابن ماجه (٣٣٣٠) من طريق أبي زُكَيْر يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن رسول الله ﷺ قال: «**كلوا البلح بالتمر، فإن ابن ادم إذا أكله غضب الشيطان، وقال: عاش ابن آدم حتى أكل الخَلِقَ بالجديد**».

قال النَّسائي كما في "تحفة الأشراف" (١٧٣٣٤): "هذا حديث منكر". وكذا قال الذهبي في "تلخيص المستدرك" (٧١٣٨).

قلت: تفرَّد به أبو زُكير، وفيه ضعف، ولذا قال البزار في "مسنده" (١٨/ ٩٩): (وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ، عَنْ هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا غير يحيى بن محمد بن قيس). اهـ

وكذلك نصَّ على تفرده البيهقي في "الآداب" (٤٣٣)، وابن عدي في "الكامل" (٩/ ١٠٥).

❊ ❊ ❊

٣١- المتروك

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدْ وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهْوَ كَرَدْ

الشرح:

المتروك- وبعضهم يسميه المطروح، وهي تسمية الذهبي في كتابه "الموقظة"-: هو الحديث الذي انفرد به راوٍ مُتَّهمٌ بالكذب.

وليس هذا على سبيل الحصر، بل هذا هو الأغلب، والأكثر، أنَّ حديث المتهم بالكذب يسمى متروكاً، وإلا فقد **قال عبد الرحمن بن مهدي**: قيل لشعبة: متى يُترَك حديث الرجل؟ قال: إذا حدَّث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، وإذا أكثر الغلط، وإذا اتُّهِم بالكذب، وإذا روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه فلم يتهم نفسه فيتركه لذلك، طُرِح حديثه، وما كان غير ذلك فاروا عنه[1].

وكذلك ذكر السيوطي وغيره: أنَّ الراوي إذا كان كثير الوهم، أو شديد الغفلة، أو غلب عليه الفسق أن حديثه يسمى متروكاً.

فائدة:

أسباب اتهام الراوي بالكذب:

١) أن يروي حديثاً، لا يُروى إلا من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة.

---

[1] انظر: "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٣٢/ ٢)، و "المجروحين" لابن حبان (٧٦/ ١).

٢) أن يُعرف بالكذب في حديثه مع الناس، وإن لم يظهر منه الكذب في حديث النَّبي ﷺ.

حكمه:

ضعيف جداً، يلي الموضوع في شدة الضعف.

فائدة أخرى:

لفظ متروك يُوصف به الرواي، والمروي، فيقال: فلان متروك، أو متروك الحديث. ويقال: حديث متروك.

❖ **مثاله:**

ما أخرجه الدار قطني (١/ ١٤٢) رقم (٢٧٢) من طريق القاسم بن محمد بن عبد الله بن عقيل عن جدِّه عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**كان رسول الله ﷺ إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه**». القاسم بن محمد متروك.

* * *

٣٢- الموضوع

❁ قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالكَذِبُ المُخْتَلَقُ المَصْنُوعُ عَلَى النَّبِي فَذلِكَ المَوْضُوعُ

الشرح:

❁ **قوله: (وَالكَذِبُ):** أي: المكذوب، **(المُخْتَلَقُ):** أي: المبتكر المفتعل، **(المَصْنُوعُ):** أي: الذي صنعه واضعه، وجَمَعَ الناظم بين هذه الثلاثة الألفاظ؛ للتنفير عنه أشدَّ التنفير.

والموضوع في اللغة: الـمُلْصَق، يقال: وضع فلان كذا على كذا، **أي**: ألصقه به. وسُمِّي هذا النوع من الحديث موضوعاً؛ لأن واضعه ألصقه بالنَّبي ﷺ.

وأيضاً يُطلق الموضوع على ما كان منحط الرتبة، وسُمِّي هذا النوع من الحديث بذلك لانحطاط رتبته.

وهذا النوع ليس من الحديث، وإنَّما يذكره أهل العلم في أنواع الحديث؛ نظراً إلى زَعْم واضعه فإنه يزعم أنه حديث، وأيضاً يذكرونه ليُعرَف ويُحذَر منه.

تعريفه: هو: الحديث المكذوب، المختلَق، المفترَى، على رسول الله ﷺ.

حكمه: شرُّ الأحاديث الضعيفة، وأحطُّها رتبة.

مسألة [١]: ما هو السبب الحامل على وضع الحديث؟

ذكر أهل العلم أسبابا كثيرة، كانت هي الحامل للوضَّاعين على وضع الحديث، منها:

١) **إرادة الطعن في الإسلام**: كفعل الزنادقة الذين كانوا يضعون الأحاديث استخفافاً بالدين ليضلوا الناس.

٢) **الانتصار للمذاهب**: كما فعلت الخَطَّابيَّة والساليَّة.

٣) **التقرب إلى الله، بوضع أحاديث فيها الترغيب في الطاعات، والترهيب من المحرمات**: كما كان يفعله بعض جَهَلَةِ المتصوفة.

٤) **التقرب من الأمراء والملوك، والتزلُّف إليهم**: كما فعل غياث بن إبراهيم حيث زاد: «**أو جناح**»، في حديث: «**لا سَبَقَ إلا في نَصْلٍ، أو خُفٍّ، أو حافر**». عندما دخل على المهدي وهو يلعب بالحمام، فزاد هذه الزيادة تزلُّفًا إلى هذا الملك.

٥) **التَكَسُّب وطلب الرزق**: كفعل بعض القُصاص.

٦) **التعصُّب والحسد**: كما وضع بعض الزنادقة حديث: «**يكون في أمتي رجل يقال له: محمد بن إدريس، أَضَرُّ على أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يقال له: أبو حنيفة هو سراج أمتي**». [انظر: "السلسلة الضعيفة" (٥٧٠)].

وفي هذا بيان لشؤم التعصب الأعمى، وما يجُرُّ إليه من الأضرار.

٧) **قَصْدُ الإغراب على النَّاس، والاشتهار بما يأتي به ممَّا ليس عند غيره**.

مسألة [٢]: كيف يعرف الحديث الموضوع؟

يعرف بأمور منها:

١) أن يكون في سنده راوٍ كذاب.

٢) إقرار واضعه.

٣) ركاكة لفظه أو معناه.

٤) مخالفته لما في القرآن والسنة.

حكم وضع الحديث:

مُحرَّم بالإجماع، وقد جاء الوعيد الشديد في حق من فعله، وأنه يتبوأ مقعده من النار.

ويحرُم ذِكْرُ الموضوع، والتحديث به، إلا مقروناً ببيانه، وهذا مُجمع عليه.

❖ **مثاله:**

ما أخرجه ابن ماجه: (٤٩) فقال: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْعَسْكَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ أَبُو هَاشِمِ بْنِ أَبِي خِدَاشٍ الْمَوْصِلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِحْصَنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَبْلَةَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ الدَّيْلَمِيِّ، عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**لَا يَقْبَلُ الله لِصَاحِبِ بِدْعَةٍ صَوْمًا، وَلَا صَلَاةً، وَلَا صَدَقَةً، وَلَا حَجًّا، وَلَا عُمْرَةً، وَلَا جِهَادًا، وَلَا صَرْفًا، وَلَا عَدْلًا، يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا تَخْرُجُ الشَّعَرَةُ مِنَ الْعَجِينِ**». فهذا الحديث موضوع؛ لأن في إسناده محمد بن محصن العكَّاشي، وهو كذَّاب.

❊ ❊ ❊

۞ الخاتمة

۞ قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَقَدْ أَتَتْ كَالجَوْهَرِ المَكْنُونِ سَمَّيتُهَا مَنْظُومَةَ البَيْقُونِي
فَوْقَ الثَّلاثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ أَبْيَاتُهَا تَمَّتْ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

الشرح:

أي: وقد أتت هذه المنظومة القصيرة، كالجوهر المكنون، **أي:** كاللآلئ النفيسة، المستورة، المحفوظة، المصونة؛ وذلك لنفاستها وما اشتملت عليه من العلم الكثير مع صغر حجمها.

۞ **قوله: (سَمَّيتُهَا مَنْظُومَةَ البَيْقُونِي) أي:** جعلتُ اسمها الذي تتميز به عن غيرها: "منظومة البيقوني"، أي: نَسَبْتُها إلى نفسي، **قال الحموي في "شرحه":** ولا أدري ما هذه النسبة، هل هي لبلدةٍ، أو قريةٍ، أو أبٍ، أو جدٍّ.

۞ **قوله: (فَوْقَ الثَّلاثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ أَبْيَاتُهَا): أي:** أنَّ عدد أبيات هذه المنظومة أربعة وثلاثون بيتاً، وقد اشتملت على اثنين وثلاثين قسماً من أقسام الحديث.

ووقع في بعض النسخ: «أقسامها»، بدل: «أبياتها» وليس بصواب؛ لما تقدم أنَّ أقسامها اثنان وثلاثون فقط.

۞ **قوله: (تَمَّتْ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ): أي:** خُتِمت بالخير؛ لأنها عمل خير، وكل عمل خير يُتِمُّهُ الله ﷻ بالخير، إن صَدَقَ صاحبه.

والحمد لله رب العالمين، الذي يسَّر هذه التعليقات المختصرة، وهي عبارة عن فوائد جمعتها من شروح هذه المنظومة وغيرها، وألقيتها دروساً على إخواني طلبة العلم في دار الحديث بدماج، في واحدٍ وعشرين مجلساً.

وفي الختام: نسأل الله ﷻ أن يثبتنا على دينه الحق حتى نلقاه وهو راضٍ عنا، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه، وسلَّم تسليما كثيراً.

[(٢٩) محرم (١٤٣٤هـ)]

المحتويات

المقدمة ٣
فضل أهل الحديث ٥
ترجمة البيقوني رحمه الله ٨
تعريف علم الحديث ٩
مبادئ علم الحديث ١٠
نَصُّ المنظومة البيقونية ١٢
مقدمة النَّاظم ١٤
١ - الحديث الصحيح ١٧
٢ - الحديث الحسن ٢١
❖ مثال الحسن لذاته: ٢٢
❖ مثال الحسن لغيره: ٢٣
٣- الحديث الضعيف ٢٤
٤ - المرفوع ٢٦
٥ - المقطوع ٣٠
❖ مثال المقطوع القولي: ٣١
❖ مثال المقطوع الفعلي: ٣١
٦ - المُسْنَد ٣٢
❖ مثال المسند: ٣٣
٧- المتصل ٣٤
مثاله: ٣٥
❖ مثال المتصل المرفوع: ٣٥
❖ مثال المتصل الموقوف: ٣٦
❖ مثال المتصل المقطوع: ٣٦
٨- المسلسل ٣٧

١) فالمسلسل بالقول: ٣٧
٢) والمسلسل بالفعل: ٣٨
٣) والمسلسل بالقول والفعل: ٣٨
٤) والمسلسل بصيغ الأداء: ٣٩
٥) والمسلسل بحال من الأحوال: ٤٠
٩- العزيز ٤٤
❖ مثال العزيز: ٤٥
١٠- المشهور ٤٧
❖ مثال المشهور الاصطلاحي: ٤٨
١١- المُعنعن ٥١
حكم الإسناد المعنعن: ٥١
❖ مثال المعنعن: ٥٢
١٢- المبهم ٥٣
مسألة [١]: ما هي فائدة معرفة المبهم؟ ٥٤
مسألة [٢]: كيف يعرف المبهم؟ ٥٤
❖ مثال مبهم السند: ٥٥
❖ مثال مبهم المتن: ٥٥
١٣- العالي ٥٦
❖ مثال الحديث العالي: ٥٧
١٤- النازل ٥٨
مسألة: أيهما أفضل العالي أو النَّازل؟ ٥٨
❖ مثال النازل: ٥٩
١٥- الموقوف ٦٠
❖ مثال الموقوف القولي: ٦١
❖ مثال الموقوف الفعلي: ٦١
١٦- المرسل ٦٢
مسألة: حكم مراسيل الصحابة؟ ٦٣

❖ مثال المرسل:..... ٦٤
١٧- الغريب..... ٦٥
❖ مثال الغريب:..... ٦٦
١٨- المنقطع..... ٦٧
❖ مثال المنقطع:..... ٦٨
١٩- المعضل..... ٦٩
مسألة: أيهما أشد ضعفاً، المنقطع أم المعضل؟..... ٦٩
❖ مثال المعضل:..... ٦٩
المعلَّق..... ٧٠
❖ مثال المعلق:..... ٧١
٢٠- المدلس..... ٧٢
الأول: تدليس الإسناد:..... ٧٢
الثاني: تدليس شيوخ:..... ٧٣
مسألة [١]: ما هو الحامل للمدلسين على التدليس؟..... ٧٣
مسألة [٢]: كيف يُعرَف التدليس؟..... ٧٤
حكم التدليس:..... ٧٤
حكم حديث المدلِّس:..... ٧٥
٢١- الشاذ..... ٧٦
❖ مثال الشاذ:..... ٧٧
٢٢- المقلوب..... ٧٨
فمن صور القلب في الإسناد:..... ٧٨
ومن صور القلب في المتن:..... ٧٩
مسألة [١]: حكم القلب؟..... ٧٩
من أسباب القلب:..... ٧٩
مسألة [٢]: كيف يُعرف المقلوب؟..... ٨٠
٢٣- الفرد..... ٨١
٢٤- المعل..... ٨٣

مسألة: كيف يعرف الحديث المعل؟ ٨٤
❖ مثاله: ٨٤
٢٥- المضطرب ٨٦
مسألة: بماذا يحصل الترجيح عند الاختلاف؟ ٨٧
❖ مثاله: ٨٧
٢٦- المدرج ٨٩
مسألة [١]: كيف يُعرف الإدراج؟ ٩٠
مسألة [٢]: ما حكم الإدراج؟ ٩١
٢٧- المُدبَّج ورواية الأقران ٩٢
❖ مثال المدبج: ٩٢
مسألة: ما هي الفائدة من معرفة المدبج؟ ٩٣
٢٨- المتفق والمفترق ٩٤
مسألة: ما الفائدة من معرفة هذا النوع؟ ٩٤
٢٩- المؤتلف والمختلف ٩٦
مسألة: ما فائدة معرفة هذا النوع؟ ٩٦
٣٠- المنكر ٩٨
❖ مثال القسم الأول: ٩٩
❖ ومثال القسم الثاني: ١٠٠
٣١- المتروك ١٠١
أسباب اتهام الراوي بالكذب: ١٠١
٣٢- الموضوع ١٠٣
مسألة [١]: ما هو السبب الحامل على وضع الحديث؟ ١٠٣
مسألة [٢]: كيف يعرف الحديث الموضوع؟ ١٠٤
حكم وضع الحديث: ١٠٥
❖ مثاله: ١٠٥
الخاتمة ١٠٦
المحتويات ١٠٨